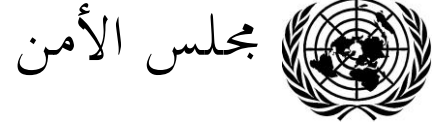


Distr.: General  
27 April 2015  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرسل إليكم تقرير حلقة العمل السنوية الثانية عشرة لأعضاء مجلس الأمن  
المنتخبين حديثاً، التي عُقدت يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤسسة  
غرينتري في ماهاست، نيويورك (انظر المرفق). وأعدّ التقرير النهائي وفقاً لقواعد تشاثام  
هاوس وعلى مسؤولية البعثة الدائمة لفنلندا.

ونظراً للتعقيبات الإيجابية جداً التي ما فتئت تصلنا سنوياً من المشاركين، تظلّ  
حكومة فنلندا ملتزمة كل سنة برعاية هذه الحلقة. وتأمل حكومة فنلندا في أن يسهم هذا  
التقرير في إحراز فهم أفضل لمدى التشعب الذي يتّسم به عمل المجلس.

لذلك، سأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة  
من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاي ساور

السفير

البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

150515 130515 15-06578 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“: حلقة العمل السنوية الثانية عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا

١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

مؤسسة غرينتري

مانهاتن، نيويورك

نظمت حكومة فنلندا، بالتعاون مع إدوارد س. لاك وشعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، حلقة العمل السنوية الثانية عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا وذلك يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وتؤدي حلقات العمل السنوية وظيفتين أساسيتين. أولها أنها تساعد على تعريف الأعضاء المنتخبين حديثا بممارسات مجلس الأمن وإجراءاته وأساليبه عمله حتى يتسنى لهم عند انضمامهم إلى عضوية المجلس في كانون الثاني/يناير التالي ”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“. وهذه هي الوظيفة الأساسية والثابتة. وثانيها، أنها أصبحت، مثلما يتبين أكثر فأكثر مع مرور الزمن، تتيح فرصة قيّمة وفريدة من نوعها لكي يمعن الأعضاء النظر في عملهم ضمن إطار غير رسمي لتبادل وجهات النظر.

وقد شهد العشاء الافتتاحي الذي نُظّم في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر كلمة ترحيب أدلى بها السفير كاي ساور، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، وكلمة رئيسية ألقاها غاريت إيفانز، عميد الجامعة الوطنية الأسترالية ووزير خارجية أستراليا السابق.

وتضمّن البرنامج الكامل ليوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر عقد ثلاث جلسات مائدة مستديرة تمحورت حول المواضيع التالية:

(أ) حالة مجلس الأمن في عام ٢٠١٤: تقييم الوضع واستشراف المستقبل (الجلسة الأولى)؛

(ب) أساليب العمل والهيئات الفرعية (الجلسة الثانية)؛

(ج) الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠١٤.

## العشاء الافتتاحي

شدّد السيد إيفانز في كلمته الرئيسية على صعوبة البيئة التي يواجهها مجلس الأمن وأيضاً على مستوى الآمال العريضة المعلقة عليه في أن يكون له قول أو فعل في كل مسألة من المسائل. غير أنّ المتطلبات العاجلة اليومية لا تترك له فيما يبدو وقتاً كافياً لتناول المسائل التي قد تكتسي في الأمد الطويل أهمية أكبر بالنسبة لمصادقية المجلس في المستقبل البعيد. وأوضح المتكلم أنّ أداء المجلس كان جيداً فيما يتعلق بحمل الجمهورية العربية السورية على التخلّي عن أسلحتها الكيميائية؛ والسماح بدخول المساعدات الإنسانية من دون الحصول على إذن من النظام؛ وبإقرار بعثات لحفظ السلام ومنحها ولايات عديدة بشأن حماية المدنيين؛ وإنفاذ أنظمة جزاءات متعددة؛ وإحالة بعض القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ ومنع وقوع مجزرة كانت وشيكة في ليبيا؛ والاعتراف بالمبادئ الأساسية للمسؤولية عن الحماية. هذا، وقد كان ردّ المجلس أيضاً حاسماً في مواجهة تهديدات الإيغولا والإرهاب، وهو قد أجرى مشاورات على نطاق أوسع وشهد مداولات اتسمت بمزيد من الانفتاح. ومع ذلك، لم يكن عمل المجلس كافياً في مواجهة تحديات الأمن البشري العاجلة التي ظهرت في العديد من مناطق أفريقيا والشرق الأوسط، أو في مواجهة الأزمات الحادة التي شهدتها أوكرانيا وغزة والجمهورية العربية السورية والعراق. وسعياً إلى عدم فقدان المجلس لسلطته، اقترح المتكلم أن ينظر أعضاؤه في اتخاذ إجراءات محدّدة بشأن ما يلي: حفظ السلام وتسوية النزاعات، والمسؤولية عن الحماية والتدخل العسكري، والتخلي التلقائي عن استخدام حق النقض، والأمن التعاوني والمصلحة الوطنية، وهيكل المجلس.

## حفظ السلام وتسوية النزاعات

يرى السيد إيفانز أنّ الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي أنشئ مؤخراً برئاسة السيد خوسيه راموس - هورتا، سيحتاج إلى وضع توصيات صارمة وبعيدة الأثر من أجل سدّ الفجوة بين المهام الطموحة الموكلة إلى حفظة السلام من جهة، وبين قلة الموارد والقدرات المتاحة لهم في أداء تلك المهام من جهة أخرى. وأوضح المتكلم أنّ تقاعس بلدان الشمال الحائزة للقسط الأكبر من القدرات العسكرية العالمية تتحمّل الكثير من المسؤولية عن أوجه النقص في المعدات والدعم اللوجستي والتدريب وأوجه النقص في القيادة أحياناً.

ويرى المتكلم أنّ تعهّد المجلس المعلن بمنع نشوب النزاعات لم تواكبه العناية الكافية بتعزيز آليات الإنذار والإحاطة في الوقت المبكر. ورغم أنّ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قد تكون نذيراً لحدوث نزاع مسلّح، إلا أنّ مبادرة الأمين العام الجديدة بالثناء، تحت عنوان "حقوق الإنسان أولاً"، لم تحمل في طياتها التدابير اللازمة التي تضمن مشاركة

المجلس في تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان ضمن أعماله. وفي هذا الصدد، حث المتكلم أعضاء مجلس الأمن على تشجيع الأمين العام على الاستفادة أكثر من السلطة المخولة له بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة في أن "ينبّه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي".

#### المسؤولية عن الحماية والتدخل العسكري

قال السيد إيفانز إنه من الأهمية بمكان أن يتوصّل أعضاء المجلس إلى التغلب على خلافاتهم بشأن إمكانية التدخل عسكرياً وقهراً وفق ما تنص عليه الركيزة الثالثة من استراتيجية تنفيذ المسؤولية عن الحماية. وفيما عدا ذلك، هناك احتمال حقيقي في أن تتكرّر الفظائع التي عاشتها رواندا وسريبرينيتشا. وأفاد المتكلم بأنه يرى أن الجوانب الأخرى من الاستراتيجية ليس قائمة وسارية فحسب، بل يجري تطبيقها أيضاً في حالات بعينها. وبدلاً من الرجوع إلى الاختلاف مجدداً بشأن الكيفية التي تُطبّق بها القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، ربما يكون من الأجدى للمجلس إجراء مناقشة مركّزة لسبل تحقيق التوافق في الآراء بشأن ظروف وكيفية استخدام القوة في الحالات القصوى التي تشهد اقتراف فظائع جماعية والتي لا مناص فيها من استخدام القوة للحيلولة دون ارتكاب تلك الفظائع وحماية السكان المدنيين.

ويرى السيد إيفانز أن مبادرة حكومة البرازيل بشأن التحليّ بالمسؤولية أثناء توفير الحماية تُقدّم حلاً ممكناً يمهد السبيل للمضي قدماً. وأوضح أن هذه المبادرة تنطوي على عنصرين حاسمين، أحدهما إجراء مناقشة منتظمة داخل المجلس بشأن مدى انطباق المعايير التحوطية التي جاءت في تقرير "المسؤولية عن الحماية" الصادر في عام ٢٠٠١ عن اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، التي اشترك المتكلم في رئاستها، ومنها الملاذ الأخير ومبدأ التناسب وتوازن النتائج. أما العنصر الثاني فهو يتمثل في تحسين عملية الرصد والاستعراض. وقد سلّم المتكلم بوجود شيء من الرفض لهذه المقترحات، لكنّه اعتبر أن هناك بوادر مشجّعة على أن جميع أعضاء المجلس قد بدأوا يُدركون ضرورة معاودة النظر في هذه المسائل للحيلولة دون الرجوع إلى "الأيام الخوالي" عندما كانت الاعتداءات على عموم البشرية تُواجه إمّا بعدم الاكتراث أو بالعمل العسكري الذي لا يكثرث بالميثاق.

#### التخليّ التلقائي عن استخدام حقّ النقض

حثّ السيد إيفانز الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس على النظر بجدية في مقترح حكومة فرنسا التحويلي الذي يدعّوهم إلى التخليّ من تلقاء أنفسهم عن استخدام حقّ النقض في الحالات التي يؤكّد فيها الأمين العام أن هناك فظائع جماعية وشيكة

أو هي بصدد الحدوث، ولا يُعلن أي من الأعضاء الخمسة عن وجود احتمال لتضرر مصالحه الوطنية من وراء ذلك. ويمكن أن يكون هذا التخلي على شكل مدونة قواعد سلوك رسمية أو على شكل بيان مبدئي يصدر عن الأعضاء الدائمين الخمسة. ويرى السيد إيفانز أنّ هذه الخطوة هي الوحيدة التي من شأنها أن تُثبت بشكل قاطع وواضح ومباشر التزامهم بروح الميثاق الحقيقية، وأن تقدّم الإضافات للتصورات المتعلقة بشرعية المجلس.

#### الأمن التعاوني والمصلحة الوطنية

دعا السيد إيفانز أيضا إلى إحداث تغيير في التصورات وذلك من حيث الكيفية التي تنظر بها الحكومات إلى العلاقة بين المصالح الجماعية والوطنية. وأوضح أنّ هناك اتجاه في العواصم الوطنية نحو إدراج مسألة النهوض بالمصالح العامة العالمية في مرتبة أدنى من مرتبة حماية المصالح الوطنية الضيقة والقصيرة الأجل ذات الطابع الجيوسياسي أو الاقتصادي، وذلك بالرغم مما ينهض به المجلس من أعمال يومية تنطوي على تحديد قيم وأهداف مشتركة. ويرى السيد إيفانز أنّ هناك مصلحة وطنية ثالثة ينبغي أن تُدرج مع المصلحتين الأخريين. وتتمثل هذه المصلحة في التحلي بصفة المواطن الدولي الجيد والظهور بهذه الصفة أمام العالم. فالسعي إلى بلوغ "أهداف ليست لذاتنا"، كالتخفيف من حدة الفقر ومواجهة المشاكل البيئية وتحديد الأسلحة النووية والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في الأماكن البعيدة الأخرى ومنع ارتكاب الفظائع الجماعية، يندرج حقيقةً ضمن صميم المصالح الوطنية على المدى الطويل.

وبرهن السيد إيفانز عن وجود فوائد عائدة على أي دولة تُعمل العقل فتحترم القانون الدولي وتشارك بفعالية في إيجاد الحلول التعاونية للمشاكل المشتركة. وأول هذه الفوائد تحسّن سمعة الدولة، الذي من شأنه يعمل بمرور الوقت على خدمة مصالحها الاقتصادية والأمنية. وثانيها انتفاع الدولة من مبدأ المعاملة بالمثل بعد أن يرى الدبلوماسيون ومقررو السياسات في البلد الآخر أنّ هناك من يحمل مشاكلهم محمل الجدّ. وأوضح المتكلم أنّه سيتسنى، بفضل هذا الأسلوب، سدّ الفجوة بين من هو واقعي ومن هو مثالي، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بروتلاند) واللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول إلى التعرّف على سُبُل جديدة للتفكير في المشاكل المشتركة وإيجاد أرضية مشتركة.

## هيكل المجلس

بعد أن أشار السيد إيفانز إلى أن المقترحات المتواضعة، كالسماح للأعضاء غير الدائمين بالعمل لفترتين متتاليتين، لم تلق صدى، دعا إلى تحديد الجهود لجعل تركيبة المجلس تعكس بشكل أفضل واقع العالم في القرن الحادي والعشرين. وسلّم المتكلم بأن المجلس قد يواجه، بتشكيلته المختلفة والأوسع نطاقاً، صعوبات في بلوغ التوافق في الآراء، لكنّه اعتبر أن لا شيء يعلو على الشرعية في نهاية المطاف. وقال السيد إيفانز إن المجلس بتركيبته الحالية يفتقر إلى شرعية تمثيل كلّ الأطراف، الأمر الذي قد يقوّض مصداقيته وسلطته في أنحاء كثيرة من العالم خلال السنوات الخمس عشرة القادمة أو ربما قبل. لذلك، نبّه المتكلم إلى أنّه من الغرور الاعتقاد بأنّ المجلس، بما هو عليه الآن من الهيكل والإدارة، سوف يستمرّ في التمتع بالشرعية والمصداقية والسلطة إلى ما لا نهاية له. وأوضح أنّ هناك في الشؤون الدولية أحداثاً عالمية غير متوقّعة يمكن أن تطرأ على حين غرّة، وضرب على ذلك مثلاً سقوط جدار برلين. وفي الختام أشار المتكلم إلى أنّ الأسس التي يقوم عليها المجلس أهشّ مما يبدو للعيان، وأوضح أنّ المؤسسات لا تفقد من امتيازاتها شيئاً عندما تكون متأهبة لقوى التغيير وتعمل على احتوائها قبل أن يصبح الأمر مفروضاً فرضاً. لذلك أوضح السيد إيفانز أنّه من الحصافة أن يشرع المجلس من الآن في الاستعداد لهذه التغييرات.

## الجلسة الأولى:

حالة مجلس الأمن في عام ٢٠١٤: تقييم الوضع واستشراف المستقبل

## رئيسة الجلسة:

السفيرة ريموندا مورموكايتي

الممثلة الدائمة للبيوتانيا

## المعلقون:

السفير فرانسوا دولاتر

الممثل الدائم لفرنسا

السفيرة دينا قعوار

الممثلة الدائمة للأردن

السفير وانغ مين

نائب الممثل الدائم للصين

تضمّن جدول أعمال الجلسة الأولى الأسئلة التالية:

- بالنظر إلى ظهور تهديدات عالمية وإقليمية خطيرة خلال العام الماضي، ما مدى نجاح المجلس في الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين؟ وفي هذا الصدد، ما هي النقاط الإيجابية والنقاط السلبية التي سجلت؟ وكيف يمكن مقارنة أداء المجلس في عام ٢٠١٤ بأدائه في عام ٢٠١٣ أو بأدائه في السنوات السابقة؟
- في حلقة العمل المعقودة في عام ٢٠١٣، ذكر العديد من المشاركين تحديات حاسمة أو اختبارات بالغة التأثير تواجه المجلس في عام ٢٠١٤. وهؤلاء المشاركون هم جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والصومال وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية. إذا، كيف كان أداء المجلس في كل حالة من هذه الحالات؟ وما هي الأمور، الإيجابية أو السلبية، التي يمكن استخلاصها من كل حالة على حدة ليُستفاد منها كدروس؟
- التطورات في الميدان نادرا بالفعل ما اتبعت مسارات متوقعة، ولم يتنبأ أحد بحجم الاهتمام الذي كان على المجلس أن يوليه في عمله في عام ٢٠١٤ لقضايا تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، أو النزاع في أوكرانيا، أو التوسع السريع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) كقوة شرسة في الشرق الأوسط، أو العنف في دولة فلسطين وإسرائيل. ومع ذلك، هل من المفيد إعداد بعض التوقعات بشأن الأعمال غير المنجزة التي من المرجح أن تستقطب جزءاً كبيراً من اهتمام المجلس في عام ٢٠١٥، وبشأن احتمال بروز أخطار جديدة أو تفاقم أخرى تهدد السلام والأمن على مدى السنة المقبلة؟
- رغم أنّ المجلس قد عُرف منذ زمن طويل بقدرته على التصدي للأزمات أكثر من قدرته على توقعها ومنعها، شهدت كل حلقة من حلقات العمل السنوية توجيه دعوات من أجل تحسين جهوده الرامية إلى منع نشوب النزاعات. فلماذا يستعصي تحقيق هذا الأمر إلى هذا الحد، وما النهج الجديدة التي يمكن النظر في اعتمادها في عام ٢٠١٥ وما بعده؟ وما مدى النجاح الذي حققته زيادة القدرات الدبلوماسية الوقائية للأمانة العامة في إحداث أثر فارق، وما سبيل المجلس أو الأمين العام إلى تحسين استخدام تلك القدرات؟

- لقد أجبر توسع داعش العديد من العواصم الوطنية على إعادة تقييم الحالة الجيوسياسية المتغيرة في العراق والجمهورية العربية السورية، وفي البلدان المجاورة لهما. فجدول أعمال تنظيم داعش المغالي في الطائفية وأساليبه الإرهابية تقتضي المزج بين أساليب حماية الإنسان وأساليب مكافحة الإرهاب على نحو لم يسبق له نظير، سواء في أعمال المجلس أو في السياسات الوطنية. فما هي الآثار المترتبة على الجهود التي يبذلها المجلس من أجل حماية السكان المدنيين ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وفي غيره من الأماكن؟ وهل هناك جهود أخرى يمكن للمجلس أن يسهم بها في مكافحة جماعة بوكو حرام وحركة الشباب وغيرهما من الجماعات التي تستهدف السكان المدنيين؟
- من جراء النزاع في الجمهورية العربية السورية والعنف في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، ارتفع عدد الأشخاص المشردين قسرا إلى أعلى مستوياته العالمية منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل سبعين عاما تقريبا. فهل هذا مؤشر على نجاح المجلس وغيره من الجهات الفاعلة المتعددة الأخرى في سعيها إلى تعزيز الأمن البشري؟ وهل ثمة جهود أخرى يمكن بذلها في عام ٢٠١٥ للتصدي للعوامل الكامنة وراء هذا الاتجاه بطريقة مواضيعية أو شاملة تتجاوز الظروف المميزة لكل نزاع من النزاعات التي تسهم في إنشاء هذه الحالة العامة؟ وهل ينبغي النسخ في المستقبل على منوال الجهود الأكثر حزما التي بُذلت في جنوب السودان من أجل حماية السكان المشردين؟ وما الذي يترتب على هذه الأعداد الكبيرة من المشردين داخليا من آثار على السلام والأمن، ولا سيما إذا استمر وضع أولئك المشردين على ما هو عليه في السنوات القادمة؟
- لقد حقق المجلس نجاحات كبرى في معالجة حالات قطرية بعينها في السنوات الأخيرة. لكن، كما نوقش في حلقة عمل ٢٠١٣، اتسم السعي إلى الحفاظ على هذه المكاسب باللبس في أحسن الأحوال. فكيف يمكن للمجلس، بوصفه هيئة تركز أكثر على صون السلام أو إعادة إحلاله، أن يحسّن أدائه في مجال بناء السلام على المدى الأطول؟ وما مدى حدة المخاطر المحتملة من وقوع انتكاسات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبيا واليمن، التي هي من جملة الأماكن التي ما فتئ المجلس يبذل جهودا كبيرة؟ وإلى أي حد يمكن للشركاء الإقليميين ودون الإقليميين أو لسائر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها أن تساعد في الاستفادة من الجهود التي يبذلها المجلس في ما يتعلق

بهذه الحالات؟ وهل يمكن للجنة بناء السلام أن تصبح أكثر فعالية كشريك للمجلس في هذا الأمر؟ وما هي الجهات التي ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة في تعزيز زيادة التعاون مع المجتمع المدني ومع البلدان المجاورة؟

- في السنوات الأخيرة، ما هي المناطق التي شكّل فيها التعاون مع الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية مورداً من الموارد الهامة للجهود التي يبذلها المجلس لمنع نشوب النزاعات أو لبناء السلام بعد النزاع؟ وفي أية مناطق كانت النتائج مخيبة للآمال؟ وإذا كانت هناك في العديد من المناطق التي يكون التنظيم السياسي الإقليمي ضعيفاً أو غير شامل، كما هو الحال في شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية مثلاً، أخطار تهدد السلام والأمن ولا تتطابق بشأنها دوماً آراء الأعضاء الدائمين، هل يمكن لأعضاء مجلس الأمن غير الدائمين أن يساعدوا في مثل هذه الحالات، بتحقيق التوافق في الآراء وتمد جسور التفاهم على سبيل المثال؟ وهل هناك في الماضي القريب أمثلة لحالات ساعدت فيها جهود الأعضاء غير الدائمين في تخفيف حدة التوترات أو في التقريب بين وجهات النظر المختلفة؟

- خلال العام الماضي، واجهت عمليات حفظ السلام، من مرتفعات الجولان إلى جنوب السودان، ظروفًا صعبة وخطيرة مصحوبة بنقص في الموارد البشرية والمادية والمالية. وفي الوقت نفسه، بذل المجلس جهوداً كبيرة لجعل العلاقات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة قائمة على مزيد من التشاور، والاستعراض وتعديل عمليات بعينها، حسب الحاجة، في ضوء الظروف المتغيرة. فما هي التوقعات بالنسبة لعمليات حفظ السلام عموماً ولبعثات بعينها خلال السنة المقبلة؟

- من المواضيع التي لم تناقش كثيراً في حلقة العمل السابقة موضوع علاقة المجلس مع المحكمة الجنائية الدولية، الذي ظلّ يثير مناقشة كبيرة منذ ذلك الحين، سواء داخل المجلس أو خارجه. وقد زارت بعثة من بعثات المجلس تلك المحكمة في آب/أغسطس كما قدم المدعي العام إحاطة إلى أعضاء المجلس في المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل المحكمة التي عقدت في الآونة الأخيرة. وأثار تكرار جماعات مسلحة، مثل تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، ارتكاب الفظائع والنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسئلة بشأن متى يتعين على المجلس تقديم إحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية ومتى لا يتعين عليه ذلك. فهل هذا موضوع يمكن أن تبرز المشاورات غير الرسمية بين أعضاء المجلس تقدماً بشأنه في العام المقبل، سواء في السياق العام أو في ما يتعلق بحالة بعينها؟

• في السنوات الأخيرة، ازداد اهتمام المجلس وهيئاته الفرعية بما سماه بعض المشاركون في حلقة عمل عام ٢٠١٣ "مجموعة الحقوق"، فيما أطلق الأمين العام مبادرته المعنونة "حقوق الإنسان أولاً". ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في التنفيذ، في الحالتين معا. فعلى سبيل المثال، كيف ينبغي ربط مشاركات المجلس المواضيعية بشأن قضايا من قبيل المرأة والسلام والأمن والأطفال والتزاع المسلح وحماية المدنيين بالجوانب التشغيلية من عمل المجلس المتعلق بحالات بعينها؟ وعند إضافة هذه المواضيع إلى ولايات بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية، كيف يمكن للمجلس أن يكفل توفير الموارد الملائمة والكافية لهذه الأغراض أو أن يقيّم مدى تنفيذ تلك الولايات في الميدان؟

• هل حقق المجلس التوازن المناسب من حيث الاهتمام بالمسائل المواضيعية والمسائل المتعلقة بحالات بعينها؟ وفي عام ٢٠١٤، تناولت قرارات المجلس، في ٧٤ في المائة منها تقريرا، والبيانات الرئاسية، في حوالي ٧١ في المائة منها، قضايا تتعلق بحالات ومناطق بعينها. فهل تم التصدي للتحدي الأعمق المتمثل في تطبيق الأفكار الاستراتيجية المستمدة من المواضيع الشاملة لعدة قطاعات على النهج التي يتبناها المجلس بشأن حالات أزمات بعينها؟

• ينضمّ الأعضاء المنتخبون الجدد إلى المجلس في وقت ملائم، وربما في وقت تاريخي. إذ تأتي هذه العضوية وقد أدرك المجلس سبعين عاما على تأسيسه. وفي السنة الثانية من عضويتهم، سيقدم المجلس إلى الجمعية العامة توصية بتعيين أمين عام جديد. وعلى مدى السنة القادمة، سيعالج أعضاء المجلس الإجراءات التي سيقدمون بموجبها هذه التوصية الحاسمة إلى الجمعية العامة، فما هي الخطط التي يجري النظر فيها للاحتفال بمرور العقود السبعة الأولى على إنشاء المجلس؟

تقييم أداء مجلس الأمن في عام ٢٠١٤

أكد عدة متكلمين أن مستوى طاقة المجلس وإنتاجيته ظلت عالية نسبيا في عام ٢٠١٤، على الأقل من حيث المقاييس الكمية. وقد كان عبء العمل ثقيلا، على نحو ما يتبين من عدد الاجتماعات المعقودة والقرارات المتخذة والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية الصادرة، ومن طائفة القضايا التي تم تناولها. فبهذه المقاييس، كان عام ٢٠١٤ أكثر إنتاجية من العامين السابقين له. لكن الكفاءة في إصدار القرارات لا يعادل الفعالية في الميدان. إذ عقد مزيد من الاجتماعات لا يشكل بالضرورة أداءً أفضل من حيث صون السلام والأمن الدوليين. وقد انشغل المجلس بقدر من المسائل أكثر

من أي وقت مضى، لكن من الصعب معرفة ما إذا كانت هناك صلة مباشرة بين الإنتاجية والأثر المترتب. وقد لاحظ أحد المشاركين أن المجلس، في بعض الأحيان، أحدث تأثيراً حتى من دون إدراج حالة ما في برنامج عمله المعلن. فقد ناقش المجلس مسألة أوكرانيا مرات عديدة دون أن يحدث أثراً كبيراً، لكن نظام الجزاءات التي يفرضها المجلس على جمهورية إيران الإسلامية قد أجبرها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بشأن مسائل عدم الانتشار وذلك حتى وإن لم يصدر بشأن هذا الموضوع إلا عدد قليل نسبياً من القرارات. ولم يحرز لا الدارسون ولا الممارسون تقدماً كبيراً في وضع مقاييس نوعية لتقييم الأثر المترتب، سواء عن قرارات المجلس أو عن عمليات السلام التي أذن بها. وعلى الرغم من مناقشة المؤشرات النوعية في حلقات العمل السابقة، فالأمر ما زال يحتاج إلى مزيد من التفكير والتحليل.

ورأى عدد كبير من المشاركين أنه عندما تقيّم جهات أخرى عمل المجلس، تكون التصورات والتوقعات ذات أهمية. وتساءل هؤلاء إن كانت تلك الجهات ترى أن المجلس يعامل البلدان والحالات المختلفة معاملة عادلة وخالية من الكيل بمكيالين. ففي مجال إنفاذ القوانين على الصعيد الوطني مثلاً، يقبل الناس دفع غرامات الإفراط في السرعة على افتراض أن الآخرين يعاملون بنفس الطريقة. لذلك، إذا كان يُرى في البعض من الدول أنها فوق القانون أو في المجلس أنه يكيل بمكيالين، فإن مصداقية المجلس وفعاليته ستتراجعان. والأمر يبدو على هذا النحو في بعض الأحيان، عندما تعامل انتهاكات حقوق الإنسان في بعض البلدان باعتبارها مقبولة أكثر من مثيلاتها التي ترتكب في أماكن أخرى. وتتضرر مصداقية المجلس إذا لم تكن الجهات الأخرى تثق بطريقة اتخاذ قراراته، ولا تعتبر أعضائه يتصرفون بوصفهم أطرافاً فاعلة عالمية راشدة. هذا، وتجدر الإشارة إلا أنه داخل المجلس، كانت المعاملة بين الأعضاء بتوقير واحترام أكثر في عام ٢٠١٤، إذ قلت حالات التهجم الشخصي وإن اتضح وجود انعدام الثقة في كثير من الأحيان.

كذلك يميل مستوى التوقعات بشأن قدرة المجلس وأدائه إلى أن يكون عالياً أكثر من اللازم. فقد أشارت الأمانة العامة، على سبيل المثال، إلى أن إجراءات المجلس بموجب القرارات ذات الصلة بوسّعها أن تفسح المجال أمام تقديم المساعدة إلى مليوني مشرد في الجمهورية العربية السورية، لكن واقع الحال يبين أن جهود الإغاثة الأقل أهمية من ذلك بكثير قد استغرقت وقتاً طويلاً حتى تتحقق في الميدان. أما في الشرق الأوسط، فيعتقد العديد من الناس، عن خطأ، أن المجلس لديه عصا سحرية عندما يتعلق الأمر بدولة فلسطين وأنه فعال لما يريد في تلك المنطقة. وعموماً، تحتاج الجهات الأخرى إلى أن تفهم أن معالجة قضية من القضايا في المجلس لا يمكن أن يوفر حلاً ناجعاً في الحالات المستعصية التي

يطول أمدتها، والتي يمكن لدول الجوار وللجهات المؤثرة أن تحدث فيها تغييرا نوعيا في كثير من الأحيان. وفي الغالب، لا تكفي القرارات والمقررات لتحقيق نتائج في الميدان. فالمجلس هيئة تنفيذية تتخذ بعض القرارات الجيدة جدا التي يتبين في ما بعد أنه من الصعب تنفيذها بسبب العوامل الجيوسياسية أو عوامل أخرى خارجة عن إرادة المجلس. ولاحظ أحد المندوبين بأن الجهات الأخرى تميل إلى الحكم على المجلس من منطلق إخفاقاته لأن الآثار الإنسانية المترتبة عن تلك الإخفاقات قد تكون عميقة. وبهذا المعنى، تكتسي الآمال العريضة طابعا متأصلا في عمل المجلس وولايته.

وفي ما يتعلق بالجوانب الإيجابية من حصيلة المجلس في عام ٢٠١٤، أبرز بعض المشاركين التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو والصومال، وفي مكافحة الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتضمنت القرارات عدد أكبر من الإشارات إلى حماية المدنيين وإلى آليات العدالة والمساءلة. وعلى الرغم من الانقسامات العميقة إزاء الحالة في الجمهورية العربية السورية، لم يتمكن المجلس من الاتفاق بشأن قراراتين هامين يرميان إلى تيسير تقديم المساعدة الإنسانية ومواصلة الإشراف على الجهود الرامية إلى تفكيك وإزالة الأسلحة الكيميائية من هذا البلد. وقد استطاع المجلس، حتى الآن، أن يحافظ على حاجر سياسي بين التوترات بشأن الحالتين في الجمهورية العربية السورية وأوكرانيا وبين بقية أعمال المجلس العاجلة. ويمكن أن تكون الديناميات السياسية لهذه الحالات وفي مداولات المجلس بشأنها معقدة للغاية. وينبغي الاعتراف كذلك بأن الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والدول ذات النفوذ، كثيرا ما تستحق أيضا الثناء على نجاح جهودها. وقد كان الأمر على هذا النحو في حالة بنغلاديش وفي عدة حالات أخرى في أفريقيا.

وأشير أيضا إلى أن تراجعا قد سُجِّل في بعض الحالات في عام ٢٠١٤. فقد انزلت ليبيا واليمن إلى حالة من الفوضى، وهدد تفشي داء إيولا غير المتوقع الاستقرار في غرب أفريقيا، واندلعت الحرب في جنوب السودان التي قد يتعين النظر في فرض جزاءات بشأنها، وازداد عدد الهجمات الإرهابية التي شهدتها شمال مالي، وأصبح عدد من الجماعات المسلحة، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، أكثر جرأة في ارتكاب الأعمال الإرهابية. أمّا أداء المجلس بشأن دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية فقد كان متفاوتا، وهناك قلق من أن تشكل الحرب في غزة واستمرار التوترات في القدس آخر المسامير التي تُدق في نعش عملية السلام. واقتُرح أن يخصص المجلس المزيد من الوقت والتفكير

في الأزمات والتحديات في الشرق الأوسط. بيد أنه أشير إلى أن ثمة، على ما يبدو، فجوة بين التوقعات وبين قدرة المجلس على الأداء في ما يتعلق بهذه النزاعات الطويلة الأمد والمستعصية على الحل.

وباختصار، لوحظ بأن الأمور تتجه نحو جعل عام ٢٠١٥ سنة الانشغال بقضايا كثيرة في المجلس. فمن بين التحديات القطرية والإقليمية المقبلة هناك التهديدات التي يشكلها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة، وجماعة بوكو حرام، وقضايا غزة ووضع القدس، ومسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والعمليات الانتقالية في بور كينا فاسو وفي أماكن أخرى في أفريقيا، ومسألة الحفاظ على الاستقرار في لبنان، والتوجهات المثيرة للقلق في البوسنة والهرسك، واستباق عمل الإرهابيين بحرمانهم من فرص اتخاذ المبادرة، والتصدي للأزمة المتفاقمة في ليبيا. وستكون هناك حاجة إلى إخضاع عمليات حفظ السلام والممثلين الخاصين للأمين العام والمجلس نفسه للمزيد من المساءلة في أماكن مثل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك ضمان أن تنفذ هذه الأطراف ما أوكل إليها من مهام. وقد تكتسي القيادة، أي العنصر البشري، أهمية حاسمة، وهذا أمر يتطلب ممارسة المجلس في عام ٢٠١٥ لرقابة أوثق. وقد كانت هناك ابتكارات هامة في مجال حفظ السلام، مثل استخدام الطائرات بدون طيار والأساليب التكتيكية الأكثر نجاعة، لكن الموارد لا تزال غير كافية، ولا سيما فيما يتعلق بمعدات التمكين من قبيل الطائرات العمودية. وفي غضون ذلك، يقتضي توسيع نطاق ولايات حماية المدنيين وحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادرة "حقوق الإنسان أولا"، أن تبذل عمليات السلام المزيد من الجهود. وفي هذا السياق المتسم بالدينامية، يمكن أن تكتسي طريقة مشاركة المجلس في استعراض عمليات حفظ السلام، الذي دشنته الأمين العام، أهمية حاسمة.

فهذه الفرصة وغيرها من الفرص قد تجعل من عام ٢٠١٥، عام الاحتفال بمرور سبعين عاما على إنشاء المجلس، فرصة للتفكير في الأسباب الجذرية الكامنة وراء إخفاقاته ونجاحاته أيضا. وكما لاحظ أحد المشاركين، هناك فرصة لتحديد مواطن تحسين أداء المجلس. أما الأحداث فهي، كما رأى مشاركون آخرون، تجعل المجلس يواجه أزمة هوية قد تتحول، إن هي عولجت بروية، إلى شيء إيجابي. فينبغي أن يبذل جهد أكبر للتركيز على القضايا الأكثر أهمية التي يمكن للمجلس أن يحقق فيها نتائج أفضل. وذكر أن تغيير المطالب بصدد تحويل المجلس والطريقة التي يسير بها عمله. لذلك قد يكون عام ٢٠١٥ سنة هامة فيما يتعلق بتحسين قدرة المجلس على التأثير وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ولكن

الأمر قد يتطلب تخصيص المزيد من الوقت وإيجاد المزيد من الفرص، مثل حلقة العمل الحالية، لمناقشة وتدبير أداء المجلس بوصفه مؤسسة تعالج التحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين.

#### التحديات المقبلة

أشار العديد من المشاركين إلى الجهود الرامية إلى تحسين منع نشوب النزاعات وارتكاب الفظائع الجماعية، وإلى التعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، و/أو عمليات السلام باعتبارها تحديات عامة رئيسية تواجه المجلس في العام ٢٠١٥. وقد تم أيضا إيلاء هذه القضايا جميعا اهتماماً كبيراً في حلقات العمل السابقة. وفي هذا الصدد، أشار المتكلمون إلى أن منع نشوب النزاعات هو أداة يدعمها جميع أعضاء المجلس لأنّ في نجاحها تقلّ فرص الاختلافات داخل المجلس. ومع ذلك، لا بد من زيادة التفكير في الجوانب التي تجعل المجلس في وضع أفضل يمكنه من تعزيز الوقاية لأنّه ليس مهيباً للاضطلاع مباشرة بأنشطة الدبلوماسية الوقائية. أما الجهات الفاعلة الأخرى التي تشمل الأمين العام ومبعوثيه وممثليه الخاصين، وإدارة الشؤون السياسية، والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، فهي جهات تتبوأ بوجه عام مكانة أفضل لتنفيذ مهام الوقاية التي يكلفها بها المجلس، وتستطيع أن تكون أداة تمكينية توفر الدعم السياسي وإيصال الرسائل في النقاط الرئيسية. وفي حلقات العمل والمحافل الأخرى، بما في ذلك في المناقشات المواضيعية والبيانات الرئاسية، يؤكد كل طرف التزامه بالوقاية، ولكن المجلس لا يتولى فعلاً منع نشوب النزاعات. فهذه المهمة ينبغي الاضطلاع بها على أرض الواقع، لا التعامل معها باعتبارها مسألة مواضيعية. والوقاية ينبغي أن تكون مكوناً من مكونات الحمض الخلوي الصبغي لأعضاء المجلس. ففي الفصل السادس من الميثاق هناك عدد وفير من الأدوات، ويمكن زيادة الاستفادة من سلطة الأمين العام بموجب المادة ٩٩ من الميثاق. لذلك، إذا كان الأعضاء يؤمنون بالوقاية كما يقولون، فعليهم إذا الانفتاح إزاء استخدام جميع الأدوات المتاحة للمجلس. بيد أنه في بعض الحالات لا تكون هناك ثقة في أن يتخذ المجلس تدابير وقائية وذلك بسبب القلق إزاء بعض خطط التدخل أو الخطط الوطنية. ومن أجل زيادة الفعالية في الوقاية، يتعين على الأعضاء أولاً معالجة تلك الشواغل.

وفي هذا الصدد، تناول العديد من المشاركين مسألة جلسات استكشاف الآفاق. وقد بدأت هذه الجلسات وكأنها مبادرة جديدة بالاهتمام، لأن منع نشوب النزاعات تقل كثيراً تكلفته عن تكاليف إدارة النزاعات، إلا أنها عملياً لم تلب التوقعات. ومن المفهوم أن البلدان لا تود رؤية المجلس يناقش شؤونها الداخلية، إلا أنه كيف يمكن للمجلس أن يقوم، دون هذه المشاركة المبكرة، بدور فعال في منع نشوب النزاعات أو الاضطلاع بمسؤوليته

عن الحماية؟ لذلك، بما أن أعضاء المجلس لا يبدون حماساً كبيراً لجلسات استكشاف الآفاق بالأسلوب الذي تُنظَّم به، لا بد من إيلاء الاهتمام لمسألة النظر في كيفية زيادة فعالية هذه الجلسات. فهي تكتسي أهمية بالنسبة لمسائل دون أخرى وعند مرحلة معينة. فمثلاً، كانت هناك اجتماعات كثيرة للمجلس بشأن الأزمة في أوكرانيا إلى حد لم تعد فيه جلسات استكشاف الآفاق لازمة. ولكن في حالة مالي، أُفيد بأنه كان ينبغي للأعضاء أن يولوا المزيد من الاهتمام للإحاطات المتعلقة باستكشاف الآفاق التي عقدتها الأمانة. فلو قاموا بذلك، لاستجاب المجلس في الوقت المناسب وبمزيد من الفعالية. غير أنه توجد أحياناً أشكالاً بديلة قد تخدم الغرض نفسه، مثل الاجتماعات التي تعقد في إطار صيغة آريا، والحوارات التفاعلية غير الرسمية، والإحاطات المقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو من مسؤولين آخرين على دراية بالأحداث الجارية. ويمكن للتفاعلات اللاحقة أو السابقة مع لجنة بناء السلام والهيئات الأخرى أن تكون مفيدة أحياناً حتى ولو اقتصر الأمر على الاستماع لما تقوله عن هذه الحالات.

وعلى غرار ما حدث في السابق، كان لدى المشاركين في حلقة العمل الكثير من الرأي بشأن التعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية. فقد اعتبر هؤلاء أن الفصل الثامن من الميثاق يكتسي طابعاً استشرافياً فائقاً نظراً لغياب المنظمات الإقليمية التنفيذية عندما تمت صياغته، غير أن أحكامه لا تكفي لتوجيه العلاقات المتشعبة والمعقدة القائمة اليوم بين المجلس وهيئاته الإقليمية ودون الإقليمية. ففي بعض الأحيان تكون الأطراف أكثر استعداداً لقبول تدخل هذه المجموعات بدلاً من تدخل المجلس. وفي بعض الحالات، يتعين أن تتولى هذه المجموعات القيادة في التنفيذ، كما كان الحال في الكثير من الأحيان في أفريقيا، ولكن ذلك لا يعني أن المجلس يستطيع أن يتخلى عن مسؤولياته الفريدة بموجب الميثاق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. إذ عليه أن يعزز علاقات العمل التي تربطه بالهيئات الإقليمية ودون الإقليمية حتى عندما يسعى إلى ضمان احترام أحكام الفصل الثامن. والتعاون مع هذه المجموعات من شأنه أن يساعد المجلس في جهوده لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام، لكن لا ينبغي أن يُطلق لها العنان لأنها قد تكون لها مصالح ووجهات نظر مختلفة.

أما النهج الإقليمية فقد كانت مفيدة في كل من تيمور - ليشتي وبوغانفيل (بابوا غينيا الجديدة) وجزر سليمان، وكذا في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يسّر التعاون مع الاتحاد الأفريقي تغيير بنية قوة حفظ السلام، وإحداث تغييرات في مناطق أخرى في أفريقيا. لذلك، ينبغي للمجلس أن يعمل على إقامة علاقات أوثق مع المجموعات دون الإقليمية في أفريقيا، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي. ومع أن معظم هذه المنظمات

لا يوجد لها تمثيل رسمي في نيويورك، فإنه ينبغي إيجاد سبل للعمل معها على الميدان. لذلك، تعد الاجتماعات مع المنظمات الإقليمية أمراً ضرورياً. غير أنه ينبغي أن تكون هذه الاجتماعات قائمة على مزيد من الحيوية والتفاعل، وأن تقترن بتحقيق المزيد من التبادل المتعمق والتزيه لوجهات النظر. ورغم أن البعض من الجلسات التي تعقد مع مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي يكتسي أهمية، إلا أن هذه الجلسات تأخذ بعداً رمزياً وشكلياً أكثر مما ينبغي. ورغم أن العمل مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية قد يكون مثمراً، إلا أنه لا ينبغي أن يصبح شعاراً للمجلس لأن هذه الترتيبات لا تمثل حلولاً لكل حالة. ومع أن الجيران قد يعرفون الديناميات الموجودة على أرض الواقع، فقد تكون لهم أيضاً مصالح خاصة في حالة معينة. فالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) مثلاً اضطلعت في العموم بدور بناء في جنوب السودان، ولكنها أبدت أحياناً اهتمامات متباينة في التطورات الجارية هناك. ومن جهة أخرى، ساد لدى أعضاء المجلس الميل إلى عدم الإصغاء إلى الممثلين الإقليميين إلا في الأمور التي يريدون سماعها، أي عندما تكون لهم وجهات نظر جديدة.

وفيما يخص التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام، علق العديد من المشاركين على الحاجة إلى زيادة الموارد والمساءلة معاً. وارتأوا ضرورة تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل مواجهة الزيادة في نسق الهجمات الإرهابية في الشمال. وفيما يتعلق بجميع التحسينات التي أُجريت لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يتضح بعد ما إذا كانت البعثة ستتمكن من توفير حماية كافية للسكان المنحدرين من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أو مساءلة أولئك الذين يرتكبون الفظائع. ورغم أنه قد تم الإذن للبعثة بستة أشهر قبل نشرها، فإن أقل من نصف موظفيها المدنيين قد شرعوا في العمل. هذا، ولم يحدد المجلس بعد كيفية الإشراف الملائم على عملية استقدام الموظفين وتكوين القوات. ويجدر بالمجلس وإدارة عمليات حفظ السلام تحمل المسؤولية عن إنجاز الولايات، وتحقيق ذلك جزئياً من خلال تناول عملية استعراض الولاية بمزيد من الجدية. وينبغي النظر إلى هذه الاستعراضات على أنها فرص لتناول العمليات الجارية من منظور أكثر استراتيجية.

ويعتقد العديد من المشاركين أنه ينبغي للمجلس أن يسهم إسهاماً كاملاً وفعالاً في عملية الاستعراض التي يجريها الأمين العام لعمليات حفظ السلام. ويرون كذلك أن المجلس يتعين عليه أن يضمن مناقشة الاستعراض بشكل موضوعي وتفاعلي في المعتكف الذي سيعقده الأمين العام مع المجلس في مطلع عام ٢٠١٥. وينبغي إعادة تقييم عمليات حفظ السلام من حيث طريقة مواجهة الظروف المتغيرة دون التخلي عن المبادئ الأساسية

لحفظ السلام. وما زال الأعضاء يفتقرون إلى الطرائق التي تمكنهم من تقييم إنتاجية عمليات حفظ السلام ومدى فعاليتها، ولا سيما من حيث النوعية. إذ كيف لهم من دون هذه الطرائق أن يكونوا على ثقة من أنهم قد اتخذوا القرارات الصائبة؟

أما مفتاح النجاح فهو يكمن في نشر عدد أقل من القوات في الميدان عوضاً عن الاهتمام بنوعية قيادتهم، بما في ذلك كل من قادة القوات والممثلين الخاصين للأمين العام. وقبلما يدرج الممثلون الخاصون معلومات جديدة في إحاطاتهم الإعلامية أو يخبروا المجلس صراحة بما يحدث على أرض الواقع. ولا يرغب الممثلون الخاصون للأمين العام دائماً في الاضطلاع بذلك النوع من المسؤولية القيادية اللازمة وتحملها بطرق منها تزويد المجلس بالمشورة والتقييمات الزهية. وقد لا يكون التحلي بروح إيجابية داخل المجلس أمراً كافياً لتوفير ما يلزم من القوات أو القيادات في الميدان. وفي بعض الحالات، مثل جنوب السودان، لم تكن عملية إضافة القوات لتسهم حتى في الشروع في معالجة المشاكل الأساسية.

وكانت هناك مناقشة أكثر استفاضة من التي جرت في حلقات عمل سابقة بشأن منع الفظائع الجماعية وحقوق الإنسان. وأفاد متكلمون بأنه نتيجة لمبادرة الأمين العام "حقوق الإنسان أولاً" وزيادة الاهتمام بالتحديات التي تواجه حقوق الإنسان، أصبحت التوقعات تتزايد وأصبح من العسير على المجلس أن يظل صامتاً أمام الفظائع الجماعية الناشئة. إذ عليه أن يتكلم عندما تُرتكب جرائم ضد الإنسانية بحق النساء والأطفال الأبرياء. ويتعين على المشاركون النظر إلى هذه المسائل من منظور أنهم بشر لا بصفتهن ممثلين لبلداتهم فحسب. ولا يمكن لأحد أن يعلو على القانون. وقد تم التأكيد على أن المجلس يحتاج إلى أن يقيم قدرته على تحمل العواقب الإنسانية التي تترتب عن الفشل. ففي هذه المرحلة، تلتقي معاً البرامج الإنسانية والبرامج المتعلقة بالحماية على نحو لم يسبق له مثيل من قبل. هذا، وقد بلغ عدد الأشخاص المشردين قسراً أعلى مستوى له على الصعيد العالمي منذ تأسيس الأمم المتحدة، فيما تسير الأمور نحو الأسوأ على ما يبدو. وأفاد البعض بأن مفهوم "حقوق الإنسان أولاً" كان مفهوماً جيداً، إلا أنه ما زال يتعين على الأعضاء إيجاد السبل الكفيلة بتطبيقه على حالات محددة. ومن المحير أن المجلس لم يستفد أكثر من هذا المفهوم، وأن هناك مقاومة لإدراج إشارة إليه في القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) بشأن تسوية النزاعات.

وقد وجه أحد المتكلمين الانتباه إلى إحدى المبادرات التي تسعى إلى إقناع الأعضاء الخمسة الدائمين بالقبول بممارسة ضبط النفس في استخدام حق النقض في الحالات التي تشهد فظائع جماعية. ورد مشاركون آخر بأنه سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المبادرة. وأوضح أن التصدي لارتكاب الفظائع الجماعية والانتهاكات الخطيرة لحقوق

الإنسان يعد هدفاً هاماً، إلا أنه لا بد من تحقيقه بطريقة متوازنة لا تقوض الاستقرار والسلام. وقد علق مشارك ثالث قائلاً إن منع نشوب النزاع يلزم المجلس بالعمل في الأماكن التي تشهد انتشاراً واسعاً لانتهاكات حقوق الإنسان أو الفظائع وذلك قبل أن تنشب النزاعات فعلاً. وأوضح أن المجلس لا بد له من القبول بإدراج حالات الاعتداء الخطيرة على جدول أعماله.

### صقل الأدوات

من بين المواضيع المتكررة في المناقشة الموضوع المتعلق بضرورة صقل الأدوات التي اعتمدها المجلس في القرن العشرين من أجل مواجهة التحديات المتباينة والدينامية الناشئة في القرن الحادي والعشرين. فعلى سبيل المثال، رحب عدد من المتكلمين بإعادة تركيز انتباه المجلس على مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاتفاق السريع على القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. أما فيما يتعلق بسائر الآليات المعتمدة في الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ذكر المتكلمون أن المجلس ما زال يجد صعوبة في مواكبة التهديد الإرهابي الذي يتخذ طابعاً متغيراً باستمرار. وأوضحوا أنه بعد أن تم إيلاء اهتمام ضئيل جدا للعمليات الانتقالية في أفغانستان والعراق، بدأ المجلس في الاعتراف بالتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة في العراق والشام (داعش) الذي يسعى للاستيلاء على الأراضي ويفلح في استقطاب بعض السكان في تلك المناطق. وبما أن الجزاءات أثبتت أنها من أكثر أدوات المجلس فعالية في التصدي للإرهاب، فإن الاستعراض الذي أُجري للتو لعمل لجان الجزاءات يأتي في الوقت المناسب تماماً. وبما أن هذه اللجان يرأسها الأعضاء غير الدائمين، فإن بإمكانها أن تمنح الأعضاء الجدد فرصة جيدة لإحداث تغيير.

أما أكثر الصيغ مرونة التي استخدمها المجلس في السنوات الأخيرة بإمكانها أن تتيح للأعضاء المنتخبين حديثاً فرصاً أكبر لتعجيل العمل على تناول هذه القضايا وترك أثر على عمل المجلس. وقد أتاح الحوار التفاعلي بشأن مالي، مثلاً، الفرصة لإجراء تبادل حقيقي ووضع تقييم أدق للتحديات التشغيلية التي تواجه البعثة وقائد القوة. هذا، وقد أظهرت الجهود المتضافرة التي يبذلها ثلاثة من الأعضاء غير الدائمين للتوصل إلى اتفاق بشأن قرارات المساعدة الإنسانية المتعلقة بالجمهورية العربية السورية الدور الذي يمكن للأعضاء المنتخبين حديثاً الاضطلاع به أحياناً لاجتياز حتى الفجوات الواسعة القائمة بين الأعضاء الدائمين. ومع أن السبيل النهائي لمواجهة المأساة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية لا بد من أن يكون سياسياً، فإن عمليات تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود توفر بعض الإغاثة المتواضعة للفئات الضعيفة من السكان. وسيتطلب الأمر بذل جهود

متواصلة بهذا الشأن في المجلس خلال عام ٢٠١٥. هذا، ومن شأن العمل في منصب رئيس المجلس، الذي شغله ثلثي الوقت أعضاء غير دائمين، أن يتيح أيضاً الفرصة للأعضاء الجدد لكي يعالجوا الديناميات السياسية المعقدة داخل المجلس بطرق مثمرة. ورغم أن الأعضاء غير الدائمين قد أثبتوا في السنوات الأخيرة دورهم القيادي الهام بشأن المسائل المواضيعية، إلا أنه ينبغي لهم أن يتحاشوا لفت الأنظار إلى مسائل سطحية أو لأخرى قد تثير تساؤلات بشأن المساس بولايات هيئات أخرى.

وقد جرت أيضاً مناقشة مستفيضة لدور المعلومات والمراقبة المباشرة في مداولات المجلس وعملياته لصنع القرار. وأقر العديد من المشاركين بأهمية بعثات المجلس في الإلمام بصورة أفضل بالظروف القائمة على أرض الواقع وكذلك في إيصال الرسائل إلى الأطراف والسكان المحليين بشكل مباشر. وذكّر أنّ الزيارة إلى اليمن، مثلاً، أتاحت فهماً لم يكن من الممكن الحصول عليه في نيويورك، حيث الأزمات النائية قد تبدو بمثابة فكرة مجردة. وبالمثل، قد يكون من المفيد جدا الاستماع إلى الإحاطات من ممثلي المنظمات غير الحكومية الذين لهم تجربة ميدانية طويلة في الأماكن التي تهم المجلس. وقيل إنّ أعضاء المجلس إذا كانت لديهم رغبة في إشراك سفاراتهم في جميع أنحاء العالم وتبادل المعلومات ذات الصلة مع الأعضاء الآخرين، فإنّ ذلك من شأنه أن يساعد في جعل مداولات المجلس أكثر استنارة. بيد أنّ أحد المشاركين أعرب عن القلق من أنّ المندوبين يميلون بالأحرى إلى الارتجال عوضاً عن اتباع نهج أكثر استراتيجية في المداولات، ومن أنّ الأمانة العامة توفر للأعضاء أحياناً معلومات لم يتم التحقق منها.

وتم التأكيد في مناقشات الجلسة الأولى على مجموعة من الثغرات في عمل المجلس. وذكّر أنّ هناك فجوات قائمة بين ولاية المجلس وقدرته؛ وبين أعباء عمله وإنتاجيته والأثر المترتب في أرض الواقع؛ وبين الآمال التي تحملها الأطراف الأخرى وقدرته على الإنجاز؛ وبين ما يتخذه من قرارات وما يتوفّر له من وسائل للوقوف على مدى تنفيذها.

#### الجلسة الثانية

#### أساليب العمل والهيئات الفرعية

#### رئيس الجلسة

السفير كارولوس أولوغوين سيغاروا

نائب الممثل الدائم لشيبي

المعلقون

مارك ليال غرانت

الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الوزير ألكسندر أ. بانكين

النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي

تضمّن جدول أعمال الجلسة الثانية طرح الأسئلة التالية:

- خلال السنوات الماضية، كانت حلقات العمل تحت عنوان "دخول معترك العمل على أتم الاستعداد" بمثابة حاضنة للأفكار الجديدة من أجل إدخال التحسينات على أساليب عمل المجلس. وكذلك كانت حلقة العام الماضي. ومرة أخرى، أكد كثير من المشاركين ضرورة أن تفي المشاورات غير الرسمية بالغرض من تسميتها، وذلك بعد أن تصبح أقل رسمية وتتسم بقدر أكبر من التشاور والتفاعل. ومنذ ذلك الحين، اتخذ عدة رؤساء بعض الخطوات في ذلك الاتجاه، مثلاً من خلال طرح أسئلة على مقدمي الإحاطات الإعلامية، أو عن طريق تجميع التدخلات. فكيف يمكن جعل هذه الجهود أكثر استدامة؟ وهل ستكون مذكرة من الرئيس مفيدة في هذا الصدد؟
- أشار تقرير حلقة العمل لعام ٢٠١٣ إلى أن المشاركين قد "اتفقوا على ثلاث نقاط، باعتبارها نتائج حلقة العمل الحادية عشر من سلسلة حلقات "دخول معترك العمل على أتم الاستعداد"، هي (أ) ترتيب اجتماع سنوي لقادة القوات مع أعضاء مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه عند زيارتهم نيويورك للقاء الأمين العام؛ (ب) عقد اجتماع مماثل مع مفوضي الشرطة عند زيارتهم نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر؛ و (ج) مشاركة قادة القوات بانتظام عن طريق التداول بالفيديو في الإحاطات التي يقدمها الممثلون الخاصون للأمين العام". ومع إحراز تقدم في تنفيذ هذه التوصيات، هل ينبغي وضع إطار منظم لهذه الأشكال من التفاعل في إجراءات المجلس؟
- منذ انعقاد حلقة العمل السابقة، وردت مذكرات من الرئيس بشأن عدد من المسائل التي جرى تناولها في تلك الحلقة، بما في ذلك:
  - في مذكرة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تناول الرئيس مسألة القائمين على صياغة النصوص، مؤكدة أنه "يجوز لأي عضو في مجلس الأمن

أن يعمل بصفته القائم على الصياغة“ و” يؤكد أعضاء مجلس الأمن التزامهم بزيادة مشاركة جميع أعضاء مجلس الأمن في صياغة الوثائق، بما يشمل القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية التي يصدرها المجلس“ وأن القائمين على الصياغة سيُشجَّعون على عقد المشاورات في الوقت المناسب مع غيرهم من أعضاء مجلس الأمن، وعلى أعضاء المجلس ”مواصلة إجراء المشاورات غير الرسمية مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً“ (S/2014/268)؛

- في مذكرة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تناول الرئيس بالوصف عملية من العمليات السابقة التي كانت أكثر انتظاماً وتفاعلاً في تعيين رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس والبالغ عددها ٢٢ هيئة، وفي نقل المسؤوليات من الرئيس السابق المنتهية ولايته إلى الرئيس المقبل (S/2014/393)؛
- في مذكرة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، أعلن الرئيس أن أعضاء المجلس قد اتفقوا ”على مواصلة تعزيز الحوار فيما بين جميع أعضاء المجلس، ولا سيما في حالات الأزمات أو الحالات السريعة التطور، كي يتسنى للمجلس الاستجابة بمزيد من الكفاءة، وبالتالي الوفاء بشكل أفضل بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين“ (S/2014/565)؛

• على الرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً، هل ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن هذه الخطوات بدأت تحدث تغييراً في هذه الشواغل القائمة منذ أمد بعيد، والتي يتكرر الإفصاح عنها من جانب الأعضاء غير الدائمين والأعضاء الجدد؟ فمثلاً يبدو أن قائمة أسماء القائمين على الصياغة لعام ٢٠١٤ منحازة بشكل كبير نحو بعض الأعضاء الدائمين، كما كان الحال في الماضي. فهل يود أي من الأعضاء المنتخبين حديثاً مشاركة عضو آخر في إحدى هذه المسؤوليات، حسبما اقترح في حلقات العمل السابقة؟

• بالنظر إلى أن الجولة السابقة لتعيين رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس لم تجر بسلاسة تماماً، هل ستحدث التعديلات الواردة في المذكرة المؤرخة ٥ حزيران/يونيه أي تأثير مع تولي الأعضاء المنتخبين حديثاً لهذه المسؤوليات بعد أقل من شهرين من تاريخ حلقة العمل؟ وقد تطرق الرئيس في مذكرته بوجه خاص للجهود المبذولة لجعل عملية تسليم مهام الرئاسة تجري بسلاسة وذلك عن طريق ”تزويد أعضاء المجلس الذين سيتولون الرئاسة بإحاطة غير رسمية عن العمل

المضطلع به خلال فترة الرئاسة السابقة"، وتوفير غير ذلك من المواد غير الرسمية ومشاريع الوثائق ومساعدة الأمانة العامة. هل يجري العمل على إنجاز هذه الخطط والاستعدادات؟ وما هي آراء الأعضاء المنتخبين حديثاً بشأن كيفية المضي في هذه العملية؟

- هل جرى اختبار النوايا الحسنة، غير المحددة، التي جاءت في المذكرة المؤرخة ٤ آب/أغسطس بشأن تحسين الاتصالات داخل المجلس، في أي أزمة خلال الأشهر الثلاثة الماضية؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل حدث تغيير ملحوظ؟
- حثّ أحد المشاركين في حلقة العمل للعام ٢٠١٣ على إجراء استعراض لمدى فعالية نُظم الجزاءات التي يأذن بها المجلس وتشرف عليها الهيئات الفرعية، مع إيلاء اهتمام للروابط بينها ولوضع معايير مشتركة لكيفية تنفيذها. هذا، وقد تضمنت التقارير الصادرة عن الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة وعن مداولات الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالجزاءات طائفةً من الاستنتاجات والتوصيات.
- أيُّ من الخطوات الموصى بها يمكن أن تحقق التحسن الأكبر في أداء المجلس في هذا المجال، وأي هذه الخطوات سيكون أكثر فائدة للأعضاء الجدد الذين قد يضطلعون بقيادة لجنة واحدة أو أكثر من لجان الجزاءات؟
- في ضوء العبء الثقيل المرتبط برئاسة أية لجنة من لجان الجزاءات هذه، ما هي أنواع التدريب والتوجيه التي قد يودّ الأعضاء المنتخبون حديثاً أن يقدمها الرؤساء المنتهية ولايتهم و/أو الأمانة العامة؟
- ما هي القدرات التي تحتاجها الأمانة العامة، ولا سيما شعبة شؤون مجلس الأمن، لكي تتمكن من المساعدة في عمل لجان الجزاءات على أفضل وجه؟
- كيف يمكن معالجة الشواغل المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة، ولا سيما بالنسبة لعمليات الإدراج في القائمة والشطب منها؟
- على نطاق أوسع، هل تم تنفيذ التوصيات الواردة في مرفق مذكرة الرئيس المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507) تنفيذاً كاملاً؟ وهل هناك خطوات تم إقرارها لكنها لم تنفذ حتى الآن بشكل متسق على مستوى الممارسة الفعلية؟
- بالنسبة لمنع نشوب النزاعات، هل يتلقى المجلس معلومات كافية وحسنة التوقيت بشكل كافٍ من الأمانة العامة ومن الممثلين الخاصين للأمين العام في الميدان ومن المجتمع المدني؟ ولماذا لم تعد إحاطات استشراف الآفاق من إدارة الشؤون

السياسية تحظى بتأييد بعض الأعضاء، وهل تم العثور على بديل مفيد لها؟ وهل تحققت منفعة من الحصول على إحاطات إعلامية من فئة أوسع من مسؤولي الأمانة العامة، بما في ذلك الإحاطات من منظور حقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية، والشؤون الإنسانية، وحماية الإنسان؟ وما هي أنواع من جلسات الإحاطة التي تحصل على التقدير الأكبر من الأعضاء الجدد؟

- هل أصبحت أساليب عمل المجلس شفافة بالقدر الكافي (أ) للأعضاء غير الدائمين، (ب) ولأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع؛ و (ج) وبالنسبة لنا "نحن الشعوب"؟ وهل هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في أي من هذه المستويات الثلاثة؟ هل نجح العمل المتمكّن والموسّع لشعبة شؤون مجلس الأمن وتقرير مجلس الأمن في توفير رقابة وفهم كافيين لأعمال المجلس من جانب الأطراف غير الأعضاء ومن الجمهور؟
- هل يمكن اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين التواصل والتعاون بين المجلس وسائر أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها، مثل الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام؟ وأين يمكن لهذه المجموعات أن تقدم أكثر المساهمات موضوعية في أعمال المجلس؟
- مع اقتراب المجلس من ٧٠ عاما على إنشائه، هل سمعته في المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه؟ هل مصداقيته وسلطته وشرعيته في ازدياد أم في انحسار؟ وهل ينبغي أن يشعر أعضاؤه بالقلق أم بالثقة في هذا الصدد؟ وهل هناك ما يمكنهم فعله بهذا الشأن؟ وكيف؟

#### تقييم التقدم المحرز في تعزيز أساليب العمل

علق العديد من المتكلمين على مدى تقدم سير عملية إصلاح أساليب عمل المجلس عبر السنوات، ولكنهم جميعا رأوا أن هناك مجالا لتحقيق المزيد من التقدم. ومن منظور طويل الأجل، تثير الانتباه بوجه خاص التغيرات التي أدخلت على طريقة أداء المجلس لعمله. فمعظم الإصلاحات جرى اعتمادها على مدى العقدين الماضيين. وفي السنوات الأخيرة، قام الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى بدور فعال، بل أساسي، في حفز عملية التغيير. وذكر أنه من الأهمية بمكان أن يُشفع عمله الجيد بالتنفيذ داخل المجلس ككل. وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بفضل حلقات "دخول معترك العمل على أتم الاستعداد" في توفير منتدى لتحديد وصياغة الاتفاق على الخطوات التي يمكن

اتخاذها في المستقبل. واقترح أن يحدد في حلقة العمل هذه بندان أو ثلاثة لكي تتم متابعتها في نيويورك كما جرت العادة في السنوات الأخيرة. وكان تعديل أساليب العمل انعكاسا أيضا لضرورة صقل الأدوات والإجراءات والعمليات التي استخدمت في القرن العشرين بحيث يتسنى لها مواجهة التحديات الدينامية والأمنية في أوائل القرن الحادي والعشرين. وسوف تتحسن إنتاجية المجلس كلما تحسنت أساليب عمله. وفي عصر الاتصالات العالمية، والتكنولوجيا الرقمية، ووسائط التواصل الاجتماعي، يتزايد الطلب على الشفافية، وليس بوسع المجلس أن يقف مكتوف الأيدي ويدع أطراف أخرى تهيمن على عملية توجيه الرسائل وتقرير المسارات.

وتجدر الإشارة إلى أن أساليب العمل في تطور مستمر، وهي ليست ثابتة ولا تمثل منتجا نهائيا. ويأتي تغييرها خطوة بخطوة، من خلال تطويرها التدريجي لا الثورة عليها. أما الأعضاء غير الدائمين، فهم عادة ما يتخذ المبادرة، لكنهم يحتاجون إلى الحصول على دعم الأعضاء الدائمين من أجل ضمان وجود توافق واسع داخل المجلس على تنفيذ الإصلاحات. وتسير هذه العملية على أفضل وجه عندما تعالج أولا المسائل التي أضحت جاهزة بما فيه الكفاية. وبمرور الوقت، تصبح المناقشات أكثر إنتاجا واستنادا إلى الحقائق، مع إتاحة قدر أكبر من المعلومات والتحليلات المتعلقة باتجاهات إجراءات وأنشطة المجلس، للسماح بتبادل المعلومات على نحو أكثر استنارة. ولم يتمكن المجلس قط من المضي أبعد من نظامه الداخلي المؤقت على الرغم من المحاولات المتكررة للقيام بذلك منذ عام ١٩٤٦. وقد أصبح هذا الأمر إلى حد ما من السمات الإيجابية، لأنه يسمح للمجلس أن يكون أكثر مرونة وقدرة على التكيف من الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، وأن يكون سيد الإجراءات الخاصة به. فبالارتجال، تمكن المجلس من توفير الوقت والمال وظل في الوقت نفسه أكثر استجابة للظروف والاحتياجات المتغيرة.

ويسير التوجه العام نحو مجلس أكثر مرونة وشفافية وقابلية للمساءلة. ويعقد المجلس الآن عددا من الجلسات العلنية أكبر مما كان يعقده في الماضي. ويستمع إلى مجموعة أوسع من مقدمي الإحاطات الإعلامية، ويتيح لغير الأعضاء إمكانية أكبر للوصول إلى مداولاته وأنشطته. وتظهر ملاحظة الرئيس التي تناولت القائمين على الصياغة وقوائم المتكلمين الجهود المبذولة من أجل تحقيق مزيد من الانفتاح والمساءلة، في حين يستفيد الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء من الموقع الشبكي المحسّن والمتاح بلغات متعددة.

ولكن الإطالة التي تشهدها قرارات المجلس وتشعب هذه القرارات يمثل مبعثا للقلق. وتشير التقديرات إلى أن القرارات المتخذة في السنوات الأخيرة قد تضمنت ثلاثة أو أربعة

أضعاف أعداد المهام والولايات التي كانت تتضمنها القرارات قبل عشرين عاما. وشمل آخر قرار بشأن عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٨ ولاية و ٥٤ فقرة من فقرات المنطوق. ولا يبدو أن أعضاء المجلس يدركون دائما إمكانية تنفيذ مثل هذه القرارات ذات الجوانب المتعددة والتكاليف المرتبطة بذلك. وينبع بعض هذا الإسراف في طول القرارات من رغبة الأعضاء في إدراج إشارات إلى مسائل مواضيعية وشواغل مختلفة. وأشار أحد المشاركين، في معرض تشديده على ضرورة تقييد القائمين على الصياغة، وكذلك الأعضاء الآخرين بضبط النفس، إلى أن المسؤولين عن صياغة أحد القرارات تمكنوا من كتابة نصه في أقل من صفحتين عندما صدر إليهم توجيه بذلك.

#### الشفافية وسياسة الشمول والعلاقات مع الهيئات الأخرى

تعتمد شرعية المجلس في جزء منها على الانطباعات السائدة عن شفافيته وشموله. وما فتئت الأطراف غير الأعضاء تسعى إلى زيادة فرص الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن العمل الجاري الذي يقوم به المجلس، وأيضا إلى الحصول على المزيد من فرص المشاركة في الأنشطة والمناقشات. وأشيد بالجهود التي تبذلها هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن وشعبة شؤون مجلس الأمن، لأتهما حسنتا شفافية المجلس تحسينا كبيرا في السنوات الأخيرة. وذكر أن الشفافية مطلوبة لغير ذاتها. ففي تخطيط عمليات حفظ السلام أو تحديد ولاياتها، على سبيل المثال، من الضروري التشاور مع البلدان المساهمة بقوات والحصول على ردود أفعال منها (انظر مناقشات حلقات العمل السابقة). وأشير إلى أنه في عام ٢٠١٢ أو شك المجلس أن يجدد الولاية في تيمور - ليشتي خطأ دون أن يتشاور أولا مع زعماء البلد أو مع البلدان المساهمة بقوات. وفي كثير من الأحيان يمكن الاستفادة عند إعداد مشاريع القرارات من إجراء مشاورات مع بلدان الحوار والبلدان الأخرى في المنطقة، و/أو استشارة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية التي قد تصدر عنها أفكار هامة بهذا الشأن. وذكر أن حلقة العمل قد تسفر عن نتائج من بينها الاتفاق على نشر الجدول الزمني لاجتماعات لجان الجزاءات في يومية الأمم المتحدة. وقد وافق العديد من المشاركين على هذا المقترح ولم يعترض عليه أحد. وذكر أحد المشاركين أنه مع توسيع نطاق استخدام الجزاءات بوصفها أداة قسر لا تصل إلى حد استخدام القوة، لا بد من مواصلة إطلاع سائر الأعضاء على كيفية قيام المجلس بتنفيذ نظم الجزاءات ورصدها.

ودعا عدة متكلمين إلى تحقيق التوازن بين الشفافية والسرية. ومع أن الشفافية ينبغي أن تكون هي الموقف المبدئي، لا يمكن أن يكون المجلس شفافا تمام الشفافية. فقد كانت هناك حالات وأوقات كثيرة تطلبت السلطة التقديرية لمجلس الأمن من أجل النهوض بالعملية

الدبلوماسية والسياسية والخدمة الغاية الجوهرية للمجلس المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، ينبغي أن تدرك الأطراف الأخرى أن أعضاء المجلس لا يعملون جميعاً على معالجة المسائل نفسها وفي الوقت نفسه. وذكر أن تسريب المعلومات قد يزيد من صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء داخل المجلس، ولذلك ينبغي عدم إرسال رسائل نصية أثناء المشاورات الجارية. ولأن المشاورة الصريحة بين أعضاء المجلس أمر أساسي، قد يكون من المحبط صدور ردود فعل من أطراف ثالثة على بيانات أدلى بها في جلسات خاصة. وفي بعض الأحيان يكون الممثلون الخاصون للأمين العام أكثر صراحة في التقييمات التي يقدمونها في المشاورات مما يكونون عليه في الجلسات العامة. كما أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الأعضاء غير الدائمين يسعون دوماً إلى مزيد من الشفافية وبأن الأعضاء الدائمين يعارضون ذلك، لأن الطرفين يسعيان معاً إلى تعزيز كفاءة المجلس وإنتاجيته وكذلك انفتاحه.

وكثيراً ما يُقال للدبلوماسيين من البلدان المرشحة في سعيهم للفوز بعضوية المجلس، إن إصلاح أساليب العمل يندرج ضمن صميم تحسين علاقات المجلس بالجهات الفاعلة الأخرى داخل وخارج الأمم المتحدة. وكثيراً ما يتم تحديد الافتقار إلى التشاور الكامل وفي الوقت المناسب باعتباره المشكلة الرئيسية. ويمكن أن تتعزز مصداقية المجلس وتزداد إمكانية تطبيق قراراته حين يولي اهتماماً أكبر لأعضاء الأمم المتحدة كافة ويسود انطباع أنه يقوم بذلك. فعلى سبيل المثال، يستطيع المجلس أن يعقد مزيداً من الجلسات العلنية لتعزيز الشفافية وسياسة الشمول، عن طريق إعطاء الدول غير الأعضاء إحساساً بالمشاركة في عمل المجلس. فالارتقاء بأساليب العمل قد يحسّن التواصل مع النطاق الأوسع من الأعضاء، ويزيد في الوقت نفسه من مساهماتهم الموضوعية والسياسية القيّمة في عمل المجلس. هذا، ولا بد أيضاً من تصميم أساليب العمل للحفاظ على كفاءة المجلس وتيقظه وتركيزه. وينبغي السعي إلى إقامة تعاون أوثق مع لجنة بناء السلام، لأن ولايتها - المتمثلة في المساعدة على إنهاء النزاع وتوطيد السلام - تتصدى للمراحل الانتقالية التي تلي النزاعات، وهي من الصعوبات الرئيسية التي يواجهها المجلس، على النحو المشار إليه أعلاه. ومن الضروري أن يثق أعضاء المجلس ثقة تامة بالمعلومات التي تقدّمها الأمانة العامة بشأن المسائل الموضوعية.

القائمون على الصياغة ورؤساء الهيئات الفرعية

على غرار حلقة العمل للعام ٢٠١٣، اتّسمت المناقشات بشأن كيفية اختيار القائمين على الصياغة ورؤساء الهيئات الفرعية بالاستفاضة والحيوية في الحوار. ورغم أن مسألة القائمين على الصياغة لم تختتم بعد، شكّل الاتفاق على ما جاء في مذكرة الرئيس المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/268) خطوة حاسمة إلى الأمام. ومع ذلك، يبقى السؤال

المباشر هو كيفية تنفيذ ما جاء فيها من توصيات. فقد أيد عدد من المشاركين فكرة الشركاء في الصياغة، وهي فكرة نُوقشت أيضاً في حلقة العمل السابقة. وعلى افتراض أن الرأي أفضل من الرأي الواحد، فإن مثل هذا الترتيب قد يشكل مثلاً جيداً للتعاون المثمر بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. فلدى الأعضاء الدائمين ميزة الوصول إلى مجموعات أكبر من الخبراء، مع حيازة قدر أكبر من الذاكرة المؤسسية. وقد يُعوز بعض الوفود الأصغر عدداً ما هو مطلوب من القدرات البشرية والتقنية، ولكنهم أحياناً يجلبون معهم خبرات محلية مفيدة جداً وفرصاً للاستفادة إقليمياً من التشارك في الصياغة. وربما يكون من الأفضل عدم اعتماد نهج صارم لأن الحالات متفاوتة. وليس من السهل دائماً أن يتوصل وفدان اثنان إلى اتفاق بشأن أسلوب الصياغة، مما قد يتسبب في تأخيرات. وقد حدث مؤخراً أن نصّب عضو غير دائم نفسه ببساطة قائماً على الصياغة وصاغ مسودة شديدة اللهجة، وأصبح القائم بالصياغة بحكم الواقع فيما يتعلق بذلك البند. وفيما يتعلق بالقرارات في المجال الإنساني المتخذة في عام ٢٠١٤ بشأن الجمهورية العربية السورية، تقاسم ثلاثة أعضاء غير دائمين على نحو فعال مهمة القيام على الصياغة وبذلوا جهوداً هامة للوصول إلى اتفاق داخل المجلس.

وكانت هناك آراء متباينة بشأن ما إذا كان الأعضاء الجدد يُستشارون في الوقت المناسب وتتاح لهم الفرصة الكافية لإبداء آرائهم فيما يتعلق باختيار رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس، حسبما ورد في مذكرة الرئيس المؤرخة ٥ حزيران/يونيه (S/2014/393). فمن المهم لهؤلاء أن يعلموا مبكراً بهذه التعيينات حتى يتسنى لهم إرسال الخبراء المناسبين إلى نيويورك، ولتتمكنوا من العمل مع الرئيس المنتهية ولايته خلال الفترة الانتقالية. وإذا ما عبّر وفد عن رغبته في ترؤس هيئة معينة، لا بد من افتراض أن لديه القدرة والرغبة في القيام بتلك المهمة على نحو جيد. وقد أظهرت التجارب أن الوفود لا تبذل جهداً كبيراً في ترؤس هيئة تُعنى بموضوع لا يهتمها كثيراً أو لا تمتلك فيه ما يكفي من الخبرات. وفي الوقت نفسه، ورغم أن جهوداً قد بذلت لكي يتم تعيين كل عضو منتخب جديد على رأس الهيئة الفرعية التي يبدي اهتمامه بها، فإن الوقت المخصص لفرز هذه الاختيارات يبقى محدوداً، ولا يحصل أي وفد على كل ما يرغب فيه. فالأمر يبقى عملية متواصلة من الاستشارات التي سيسهل إنجازها لو جرت انتخابات الجمعية العامة لاختيار أعضاء المجلس في وقت مبكر من العام، كما هو مخطط له في عام ٢٠١٦.

وتتطلب بعض مهام اللجان بذل جهود أكثر من غيرها، إذ ترتفع فيها دورة العمل وتنخفض مع مرور الوقت. وينبغي على الممثلين دائمي العضوية أن يضعوا في الاعتبار أنهم يضطلمعون عادة بمهام الرئاسة، بينما تُمثل باقي الوفود في العادة بمستوى الخبراء المبتدئين.

وقد ذُكر المشاركون بأنه قبل أربع سنوات لم يكن الأعضاء المنتخبون قد علموا بتعييناتهم للسنة التالية إلا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وهو ما يعني أن شيئاً من التحسّن قد طرأ منذ ذلك الحين. وتوخياً لإدارة هذه الأفرقة الهامة بطريقة سلسلة، بدا أن هناك اتفاقاً بشأن جدوى المبادرة بإخطار الأعضاء الجدد بالهيئات الفرعية التي سيرأسونها. وفيما يتعلق بأحكام مذكرة الرئيس المؤرخة ٥ حزيران/يونيه (S/2014/393) بشأن نقل المسؤوليات من رؤساء الهيئات الفرعية المغادرين إلى الرؤساء الجدد، أُشير إلى أن الأمانة العامة قد أعدت استثماراً لكل هيئة فرعية يملؤها الرئيس المنتهية مدته، وأتاحت لهؤلاء الفرصة لكي يبدوا ملاحظاتهم الشخصية التي قد تفيد الرؤساء الجدد.

وتساءل البعض في المناقشات عن سبب ترأس الأعضاء غير الدائمين لجميع الهيئات الفرعية في هذه المرحلة، بما فيها لجان الجزاءات ذات الطبيعة الحساسة. وأفاد أحد المتكلمين بأن الأعضاء غير الدائمين قد طالبوا بمثل هذا الترتيب قبل عقد من الزمن. وقال عدد من المشاركين بأنهم لن يعترضوا على العودة إلى الممارسة السابقة المتمثلة في ترأس الأعضاء الدائمين لبعض الهيئات الفرعية، متى فضّل الأعضاء غير الدائمين ذلك. غير أن القصد من الترتيب الحالي يتمثل في منح الأعضاء المنتخبين دوراً أكبر في الاضطلاع بأعمال المجلس.

#### صيف الجلسات والممارسات والإجراءات المتبعة في عقدها

في السنوات الأخيرة، ارتأى المجلس أنه من المفيد أن يعقد اجتماعاته بصيف أكثر تنوعاً، بما في ذلك زيادة استخدام الحوارات التفاعلية غير الرسمية، بالإضافة إلى عقد الاجتماعات بصيغة "آرياً". ويمكن استخدام الحوارات التفاعلية غير الرسمية لتوفير المعلومات ووجهات النظر غير المتاحة في الأنماط الرسمية، وأيضاً لتجاوز العقبات التي تحول دون الاستماع إلى بعض مقدمي الإحاطات الإعلامية في إطار رسمي. فعلى سبيل المثال، كان الحوار مع الوفد الأفريقي بشأن إحالة المسائل إلى المحكمة الجنائية الدولية مفيداً تماماً. وفي السعي إلى العمل بهذه الأساليب المبتكرة، سوف يتعيّن الحفاظ على توازن مثمر بين التفاعل والكفاءة. ولئن كانت التجارب التي أُجريت أخيراً للرفع من مستوى التفاعل قد مدّدت فترات بعض الدورات، فإنّ فرصة إجراء محادثات واقعية وصريحة مع الممثلين الخاصين للأمم العام ومع سائر الأطراف المقدّمة للإحاطات تستحق هذا التأخير بالنظر إلى أن المناقشات تسهم في إبلاغ المجلس بالخيارات والتحديات التي يواجهها. فعلى سبيل المثال، شهدت إحدى الإحاطات الإعلامية بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مزيداً من الحيوية بفضل رغبة الأعضاء في طرح الأسئلة والتنقيب. وهذه مبادرة بإمكانهم الأخذ بزمامها دون الحاجة إلى اعتماد المزيد من الإصلاحات الرسمية. وغالباً ما تستوجب

اجتماعات لجان الجزاءات وغيرها من الهيئات الفرعية تدوين عدد من المحاضر أقل مما تستوجبه جلسات المجلس بكامل هيئته، إذ يُفتح باب المشاركة في الاجتماعات أحياناً أمام بلدان أخرى من المنطقة المعنية بالمسألة أو غيرها من الجهات المتأثرة بنظام الجزاءات. ويمكن لأعضاء المجلس الاستفادة من عمل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لأنّ محاضر اجتماعاته أقل من محاضر اجتماعات مجلس الأمن.

وجرى التأكيد على أنّ المشاورات والاجتماعات العامة تخدم أغراضاً متباينة تماماً؛ غير أنّ الأعضاء يتعاطون معها بنفس الطريقة الرسمية، أي بقراءة الكثير من البيانات المعدة سلفاً. وقيل إنّهُ أُحرى بالمجلس، إذا ما واصل هؤلاء العمل بهذه الطريقة الرسمية والمنظمة خلال المشاورات، أن يجعل منها اجتماعات عامة عوضاً عن التظاهر بأنّ أمراً ما سرياً وخصوصياً يحدث خلالها. فالمشاورات ينبغي أن تتحلّى بالمزيد من الصراحة والتفاعل، تماماً مثل أيّ تحاور حقيقي. فهي عماد عمل المجلس من حيث إتاحتها الفرصة للابتكار والارتجال وللمشاركة سياسياً. ومع ذلك، تحقّقت نتائج متفاوتة من التجارب المتكررة الرامية إلى تحسين هذه المشاورات، والتي تضمنت في كثير من الأحيان تطبيق إجراءات متفق عليها خلال حلقات العمل هذه. فعلى سبيل المثال، جرى الاتفاق على عدم إلزام أي عضو بالكلام في كل موضوع يُطرح. وبالنسبة للأعضاء الدائمين، دام هذا الامتناع لأربع دورات ثم جرى التنصّل منه. ودُكر أنّ قرارات المجلس ينبغي أن تكون نتاج محادثات حقيقية، وكل ما يمكن القيام به لتحقيق هذه الغاية هو جدير بالمحاولة.

وأُتاح تعيين مجموعة أوسع من مقدمي الإحاطات توفير معلومات أفضل للمجلس في مداولاته وأثناء اتخاذ قراراته. فبفضل الإحاطات التي قدمها أطراف من بينها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وقادة القوات، ولجنة بناء السلام، اكتسب المجلس فهماً أعمقاً للتطورات التي تجري على الميدان في العديد من حالات انعدام الاستقرار. ومع ذلك، ينبغي على بعض مقدمي الإحاطات المتصلة بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية أن يحرصوا على عدم التركيز على المسائل التي من الأنسب أن تدخل في إطار ولاية أجهزة أخرى. وسواء حقق "استكشاف الآفاق" نجاحاً أم لم يحقق في العمل كأداة من الأدوات، ينبغي أن يُبقي المجلس بابه دائماً مفتوحاً في وجه المسؤولين من إدارة شؤون حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية كلما أشاروا إلى وجود حالة طارئة. ودُكر أنّه قد تسنى أحياناً مناقشة حالات سريعة التطور لم تكن في جدول أعمال المجلس الرسمي من خلال ترتيب إحاطات طارئة في إطار بند "أي مسائل أخرى". وأوضح العديد من المشاركين أنه لا بد من منح

الرئيس بعض المرونة في تحديد طريقة تنظيم الاجتماعات. وتفيداً لاتباع نهج تجزيئي في تناول حالة بعينها ومناقشة مختلف جوانبها على اجتماعات متفرقة، سوف يكون من المفيد تحديد موعد لإجراء مناقشة شاملة يتم التطرق فيها لمحمل الديناميات المحركة لحالة الأزمة تلك.

وينبغي اعتماد خطوتين نوقشتا في حلقات عمل سابقة بوصفهما إجراءً قياسياً. وتتمثل الخطوة الأولى في ضرورة تنظيم نمط الإحاطات التي يقدمها قادة القوات ومفوضي الشرطة. أما الثانية فهي تعنى بمآدب الغداء الشهرية مع الأمين العام التي أصبحت مبالغاً فيها من حيث التنظيم والتكهن بمجرياتها. لذلك، ينبغي تحويلها إلى جلسات تحاور أكثر تفاعلاً وقيمة بشأن القضايا الراهنة. أما البعثات التي تضطلع بها لجان الجزاءات والمجلس ككل في أماكن تستأثر بالاهتمام فهي، كما ذكر في الجلسة الأولى، توفر فرصاً لتقديم الرسائل، فضلاً عن إعطاء فكرة أوضح عن الظروف على أرض الواقع. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تخصيص المزيد من الاهتمام بالآثار المترتبة عنها في الميزانية وفي الشؤون اللوجستية. وقد أشار أحد المشاركين إلى الاهتمام الذي أبداه الاتحاد الأفريقي بالمشاركة في الزيارات المقبلة إلى أفريقيا.

#### تكنولوجيا المعلومات والكفاءة والتمثيل

يمكن ملاحظة الوتيرة المتنامية لعبء العمل الذي ينجزه المجلس من خلال الزيادة في عدد الاجتماعات المعقودة والبيانات الصحفية التي صدرت في عام ٢٠١٤. فقد جرى تعميم هذه البيانات على ٥٠٠٠ منبر من منابر الإعلام في جميع أنحاء العالم. وقُلّصت تكاليف السفر إلى حد كبير من خلال التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا التداول بالفيديو. وأصبح مقدمو الإحاطات يستخدمون أكثر وبطريقة فعالة الخرائط والعروض الحاسوبية بالشرائح وأشرطة الفيديو المسجلة بواسطة الطائرات بدون طيار وغيرها من التكنولوجيات البصرية، وإن بقي تطبيق هذه الممارسة غير منتظم إلى حد ما. وعموماً، كلما وفرت الأمانة العامة المعلومات مسبقاً، كان مستوى إلمام المجلس بالموضوع أفضل. ولكن، هل ستُطرح مسائل تتصل بالسرية إذا ما قدمت الأمانة العامة معلومات خطية مستكملة في وقت مبكر؟ في بعض الحالات أيضاً، يمكن لاستخدام الخرائط أن يكتسي طابعاً سياسياً حساساً، ولكن الأمانة العامة تسعى إلى استخدامها أكثر فأكثر في العروض المقدمة. ورغم أن هذه الكفاءة في عمليات المجلس تبدو مشجعة، فإن إجمالي التكلفة السنوية لعمليات حفظ السلام، التي تفوق حالياً ٨ بلايين دولار، في تزايد مستمر. لذلك، ينبغي على المجلس إجراء استعراض جاد لنفقاته المخصصة لعمليات حفظ السلام.

ومثلما كان الشأن في حلقات العمل السابقة، سُجل عدد من التعليقات بشأن حجم ومضمون جدول أعمال المجلس ووتيرة اجتماعاته وتسلسلها. فبرنامج العمل يتضمن عدداً

كبيراً من البنود، من قبيل تحديد الولايات، مما لا يتيح للرئيس ما يكفي من المرونة. لذلك، ينبغي تشجيع الجهود الهادفة إلى تقليص الجدول الزمني وترشيد جدول الأعمال. فعلى سبيل المثال، تُعقد المناقشات المتعلقة بالحالة في كوسوفو وفي السودان بصورة أقل تواتراً. وقد وصف أحد الأعضاء القائمة الرسمية لجدول أعمال المجلس بأنها ”مخلوق عجيب“، لا تزال تتضمن ”مسألة حيدر أباد“ على الرغم من أنها لم تُناقش منذ عام ١٩٤٩. في المقابل، اجتمع المجلس حوالي ٢٦ مرة بشأن أوكرانيا، على الرغم من أن هذا البند لم يُدرج بعد على جدول أعماله. وينبغي أن تتغير وتيرة اجتماع المجلس حسب البنود، وتبعاً لما تقتضيه الظروف. فالحل يكمن في الحفاظ على أكبر قدر ممكن من المرونة. ومن المهم كذلك التركيز على الحالة القائمة عوض تناول عناوين عامة وفضفاضة للغاية، من قبيل ”الحالة في الشرق الأوسط“. وقيل إن وضع بنود متعددة في برنامج عمل لاجتماع واحد قد تكون له نتائج عكسية، وقد يثير اللبس حتى وإن كان الغرض من ذلك تحقيق الكفاءة في الأداء. وفيما يتعلق بإدارة الوقت، يمكن للرؤساء أحياناً التدخل أكثر لحمل الأعضاء ومقدمي الإحاطات على التقيد بالمهلة الزمنية. وذكّر أن مقدمي الإحاطات يميلون أيضاً إلى أخذ وقت أطول من اللازم للرد على الأسئلة.

وعلق عدد من المشاركين بطريقة إيجابية على فكرة عقد اجتماعات من حين لآخر بين الممثلين الدائمين فقط، من أجل التشجيع على تبادل الآراء بصراحة حول المسائل ذات الطبيعة الحساسة و/أو العاجلة. ولوحظ أن الممثلين الدائمين غالباً ما لا يحضرون الاجتماعات أو لا يبقون فيها إلى حين انتهائها، حتى وإن تعلق الأمر بالاجتماعات رفيعة المستوى. وقيل إن مستوى التمثيل في أي جلسة هو بطبيعة الحال قرار تتخذه الدولة العضو، وينبغي افتراض أن أي مندوب مهما كان مستواه يتكلم باسم بلده. أما بالنسبة للأعضاء الدائمين، فإن استخدام وقت الممثل الدائم ينبغي النظر إليه من منظور طويل الأجل، بينما قد يكون الأعضاء غير الدائمين أكثر مشاركة وتركيزاً في أعمال المجلس على مدى فترة العامين التي يشغلونها فيه. وعلى كل حال، عادة ما تتم الصياغة على مستوى الخبراء وليس السفراء. وقد أكد المشاركون على أن المنسقين السياسيين يؤدون معظم العمل الأساسي للحفاظ على تدفق العمل في المجلس. وذكّر أن الممارسة التي ينهاجها المنسقون السياسيون في الاجتماع بانتظام كمجموعة عمل قد أصبحت أمراً راسخاً الآن، وكذلك العلاقات بين الممثلين الدائمين. وتم التساؤل بالتالي عن سبب عدم وجود مجموعات مماثلة لنواب الممثلين الدائمين الذين تبدو مكانتهم في عمل المجلس أقل تحديداً وتقديراً.

## الجلسة الثالثة

الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠١٤

## رئيس الجلسة

السفير ديفيد بريسمان

الممثل المناوب للشؤون السياسية الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية

## المعلقون

السفيرة سيلفي لوكاس

الممثلة الدائمة للكسمبرغ

الوزير المستشار أوليفي ندوهونغريهي

نائب الممثل الدائم لرواندا

السفير أوه جون

الممثل الدائم لجمهورية كوريا

الوزير المفوض ماريو أويارزابال

نائب الممثل الدائم للأرجنتين

السفير غاري كينلان

الممثل الدائم لأستراليا

## ملاحظات

تحدث كل من المندوبين المنتهية ولايتهم بطرق مختلفة عن فترة تواجدهم في المجلس بوصفها تجربة إيجابية ومشجعة. ولم يعرب أي منهم عن أسفه. وأفادوا بأنّ الخدمة في المجلس رغم أنّها انطوت على ساعات عمل مضنية، إلّا أنّها كانت مجزية على المستوى الشخصي وكذلك القطري. لقد كان فرصة سانحة للتأثير على حياة الكثيرين، ومن ثم كانت تجربة تجعل المرء يشعر بالتواضع. وقيل إنّ على من يخدم بالمجلس ألا ينسى مسؤولية المجلس الرئيسية في صون السلام والأمن الدوليين. وبالنظر إلى أن المجلس هو تجربة قامت على تركة قوامها

١٠٠ مليون من الأرواح، لا بد أن نكون على وعي دائم بالمسؤولية الجسيمة عن عدم السماح لهذه التجربة بالفشل كما حدث مع عصبة الأمم. ورغم أن الأطراف الأخرى تقيّم المجلس على أساس إخفاقاته، فإن العمل فيه ينطوي على لحظات إثارة وإرتياح حقيقيين. وبالنسبة للمجلس، هذا هو وقت التغيير الجذري. أما لمن يمثلون الأعضاء غير الدائمين، فالوقت يمر كلمح البصر. فالأمر وكأنه البارحة عندما كان هؤلاء يصغون في حلقة العمل إلى الحديث عن الخبرات والدروس التي استفادها المغادرون في حلقة العمل لعام ٢٠١٢. وعلى الرغم من الإحباطات الحتمية، كانت التجربة مفيدة وبمثابة فرصة للاطلاع على العديد من الأشياء والكثير من بقاع العالم من منظور فريد. وأشار عدة متكلمين إلى مقدار ما اكتسبته وفودهم من دراية بالمناطق والحالات التي لم تكن مركزية في سياساتها الخارجية الوطنية، ومن خبرات أيضا في صياغة نصوص تفاوضية متعددة الأطراف وفي بناء أرضية مشتركة حيثما لا توجد.

وتتغير ديناميات المجلس وتحالفاته وأولوياته كل سنة مع دوران نصف الأعضاء غير الدائمين. فهو يعبر، إلى حد ما، عن العالم كما هو في أي وقت من الأوقات. وقد شكل الأعضاء المنتهية ولايتهم في ٢٠١٤، في رأي العديد من المشاركين، مجموعة سادها بالخصوص العمل بروح الزمالة وبنفس الفريق الموحد. وقد سمح لهم هذا الأمر بالعمل على المشاريع المشتركة، وبالإننتاجية على نحو غير معتاد كفريق، وليس فقط كفرادى وفود. لقد تركوا بصمتهم، فرادى وجماعات، على مجموعة مواضيع من بينها حقوق الإنسان، والأطفال والتزاع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، وأساليب العمل، وعدم الانتشار، والجزاءات، والأسلحة الصغيرة، والشؤون الإنسانية، ومنع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، ومنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن توفير الحماية. ويشير التقدم الذي أحرز، جزئيا من خلال حلقات العمل، في إصلاح أساليب عمل المجلس إلى القول المأثور بأن التغيير الأفضل ينبع من الداخل، بدلا من أن يُفرض من الخارج. وفي نفس الوقت، من المفارقات أن المجلس بدا يعمل بشكل جيد للغاية من الداخل في فترة سادها الاضطراب المتزايد في عدة بقاع من العالم. وأعرب المشاركون عن الأمل في ألا يزداد العالم سوءا بينما المجلس يزداد تحسّنا.

وذكر أنّ هناك أربع كلمات كثيرا استخدمها الأعضاء المنتهية ولايتهم لوصف نهجهم إزاء فترة ولايتهم بالمجلس، وهي الواقعية والشفافية والعلاقات والطموح. ولاحظ المشاركون، فضلا عن ذلك، أمورا غير متوقعة تعرفوا عليها في المجلس. واندش العديد منهم بمدى التغيير الذي حصل في المجلس منذ آخر مرة شغلت فيها بلدانهم منصب العضوية فيه. إذ

أصبح هناك المزيد من الاجتماعات والقرارات وبعثات حفظ السلام والهيئات الفرعية، وأصبح المجلس أيضا يعالج النزاعات بطريقة قوامها المزيد من المنهجية والمؤسسات. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يمكن أن يقوم به الأعضاء غير الدائمين لجعل المجلس مكانا أكثر إنصافا وأكثر مصداقية وأكثر شرعية. وذكر البعض أنه بعد أن شهد مدى صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء داخل المجلس، ولا سيما بشأن استخدام القوة، أصبح مفهوم قوة الأمم المتحدة الدائمة أقل جاذبية بكثير بالنظر إلى الكيفية التي يمكن بها أن يطول أمد القرارات المتعلقة بوقت ومكان استخدامها. وقد كانت هناك أحيانا مفاجآت في معرفة من سيدلي بمعلومات جديدة ذات صلة في جلسات الإحاطة بالمجلس.

### التقييم

مثلما تشير هذه الملاحظات، قام الأعضاء المنتهية ولايتهم عموما بتقييم إنجازات المجلس خلال السنتين الماضيتين بصورة إيجابية نسبيا، وكذا فعل الأعضاء المستمرون في العضوية. ورغم أن الأعضاء المنتهية ولايتهم قد اضطر كل منهم أحيانا إلى مواجهة معارك انتزاع النفوذ داخل الأمانة العامة وانقسامات سياسية فيما بين أعضاء المجلس، فقد تمكنوا من انتقاء بعض المسائل ذات الأولوية ومتابعتها بقدر من الاتساق. ويقع العديد من هذه الأولويات ضمن ما يسمى بمجموعة مسائل حقوق الإنسان: تعميم مراعاة مسائل الأطفال والنزاعات المسلحة؛ ودعم المحكمة الجنائية الدولية في جهودها الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب؛ وفرض الجزاءات على جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وصدور القرارات بشأن وصول المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية؛ والقرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) بشأن منع الإبادة الجماعية؛ وبيان الرئيس بشأن الأسباب الجذرية للنزاع (S/PRST/2013/4). وذكر أن بعثة حفظ السلام في جنوب السودان قد تم تعزيزها وإعادة ترتيب أولويات ولايتها لزيادة التركيز على حماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان، ودعم تقديم المساعدة الإنسانية (القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤))، في حين تم تدعيم بعثتي مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى بصورة أكبر للاستجابة للظروف المتغيرة على أرض الواقع. وقد أسهم الأعضاء غير الدائمين في التطوير الطويل الأجل للقانون الدولي في المجالات المتعلقة بمواضيع الأطفال والنزاعات المسلحة، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني. وقيل إن هذه الأعمال قد تشكل على المدى الطويل، ربما لعقود وليس لسنوات، أهم ما قدموه من مساهمات بخلاف قرارات وبيانات رئاسية محددة.

وعلى مدى العامين الماضيين، استخدمت أساليب وأدوات شتى في توجيه الانتباه إلى مخنة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. فمن خلال الفريق العامل المعني بالأطفال

والتزاع المسلح، أجريت زيارات ميدانية، وتم ترتيب جلسات إحاطة للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ورئيس مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، وأصدرت بيانات صحفية، وعقدت مؤتمرات عن طريق التداول بالفيديو، واعتمد قرار وبيان رئاسي في عام ٢٠١٤. وأضيفت أحكام بشأن الأطفال، بما في ذلك إدماج مستشارين في مجال حماية الأطفال، إلى ولايات حفظ السلام. وتم إيلاء اهتمام متواصل لجملة من الحالات، كالحالة في الجمهورية العربية السورية والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي كان فيها العنف الموجه ضد الأطفال مروعاً بشكل خاص.

ومن خلال عمليات استعراض موازية حكومية دولية وعلى نطاق الأمانة العامة، بدأ جهد طموح لجعل الجزاءات من أدوات المجلس القائمة على المزيد من مواكبة العصر والذكاء. ويستند هذا الجهد إلى فرضية مقبولة على نطاق واسع بأن الجزاءات هي إحدى أدوات المجلس الرئيسية في توفير الوقاية والحماية، وهي المفضلة في كثير من الأحيان عن استخدام القوة القسرية، والموجهة ضد الجماعات المسلحة والأفراد أكثر مما هي موجهة ضد الحكومات أو المجموعات السكانية. وقيل إن جميع لجان الجزاءات التابعة للمجلس يترأسها حالياً أعضاء غير دائمين. ولذا فإن تصميمها وتنفيذها على نحو صحيح ينبغي أن يكون موضع اهتمام شديد بالنسبة إلى جميع أعضاء المجلس، لا سيما الأعضاء المنتخبين حديثاً. وأوصي بأن تظل إجراءات لجان الجزاءات على أكبر قدر ممكن من الشفافية، بما في ذلك عقد إحاطات مفتوحة، عند الاقتضاء، ونشر مواعيد جلسات اللجان في يومية الأمم المتحدة، وذلك على حد ما جاء في المناقشة أعلاه ضمن إطار الجلسة الثانية.

وكما أشير في موجز الجلسة الثانية أعلاه، أسهم الأعضاء المنتهية ولايتهم بنشاط في العملية الجارية لتحسين أساليب عمل المجلس. غير أن هذه الجهود كانت مخيبة للآمال، في بعض الأحيان، لأن ثقل الحفاظ على الوضع الراهن في المجلس يمكن أن يكون أكثر مما يُحتمل. إذ يبدو وكأنّ هناك سياسة قوامها "عدم طرح الأسئلة" تنطوي على مقاومة تغيير أي صيغة متفق عليها سابقاً في مشاريع القرارات، وذلك من دون تقديم تفسير موضوعي للأمر. وأشير في هذه الجلسة الثالثة إلى وجود خطوتين لتحسين أساليب العمل (يمكن الاطلاع على المزيد من المناقشة المستفيضة بشأنهما في الجزء المتعلق بالجلسة الثانية أعلاه). أما استئناف العمل بجلسات الاختتام فقد شكل نجاحاً جوهرياً رحب به العديد من الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس. بيد أن حضور هذه الجلسات سجل تقلصاً بالرغم من أبعاد التفكير والتحليل التي أصبحت تكتسيها. وثمة حاجة إلى أفكار جديدة بشأن كيفية جذب المزيد من غير الأعضاء إلى هذه الجلسات. وسوف يتطلب الأمر، إذا لم يتم استئناف

العمل بجلسات استكشاف الآفاق، إيجاد بديل آخر (انظر مناقشة الجلسة الثانية أعلاه). ويلزم المزيد من التفكير في مرحلة مبكرة إذا أريد للمجلس أن يكون أكثر فعالية، سواء في منع نشوب النزاعات أو في إدارتها.

وحدد المشاركون مجموعة من البنود التي تتطلب اهتماما متواصلا من جانب الأعضاء الجدد والسابقين في عام ٢٠١٥. فبالنسبة لكل الخلاف حول بعض المسائل، نجح المجلس في التوصل إلى توافق في الآراء في الغالبية العظمى من الوقت. وتبرز في هذا الصدد مسألتان من المسائل السياسية العامة. أولا، يشكل تحقيق اتفاق عبر الخطوط السياسية تحديا مرة أخرى في عام ٢٠١٥، كما هو الحال في كل سنة سابقة. فالجماهير والبرلمانات حول العالم لا تكاد تدرك شيئا يذكر من عمل المجلس الذي يحظى بقدر ضئيل جدا من احترام الفئات المعنية الرئيسية. أما المسألة الثانية، فهي ضرورة أن يهتم المجلس، الذي يتزعج إلى الانطواء باعتبار سياسته الداخلية، على المدى الطويل بالكيفية التي يراه بها كذلك العالم الأوسع في الخارج.

ويكمن التحدي، بالنسبة للأعضاء الجدد، في استيعاب ومواصلة العمل القيم، ولكن غير المكتمل، الذي قام به الأعضاء المنتهية ولايتهم. وكما نوقش أعلاه، حدثت على مستوى المواضيع طفرة في الاهتمام بمنع نشوب النزاعات في عام ٢٠١٤. ويتمثل التحدي في عام ٢٠١٥ في ترجمة هذا الاهتمام إلى ممارسة عملية داخل المجلس وفي الميدان. وهناك حاجة إلى زيادة التفكير في كيفية إدراج المسألة بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر منع نشوب النزاعات وارتكاب الفظائع. وبطبيعة الحال، يلزم زيادة إدماج برامج الحماية والبرامج الإنسانية الأوسع نطاقا، بما في ذلك مبادرة "حقوق الإنسان أولا"، في عمل للمجلس. ومن بين العديد من الحالات المثيرة للقلق، تبعث الحالة في جنوب السودان على القلق بشكل خاص وذلك لأسباب ليس أقلها مشاركة الأمم المتحدة بكثافة في تأسيس ذلك البلد وتحديد مصيره منذ البداية. هذا، وما برح تعزيز أثر العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا يمثل تحديا مستمرا. ومن المحتمل أن يوفر هذا الفريق استكشافا للآفاق المتعلقة بحالات النزاع الناشئة في القارة، ويمكن توسيع نطاق ولايته الجغرافية، وربما يعقد اجتماعاته على مستوى نواب الممثلين الدائمين.

#### العلاقات

علّق أحد المشاركين في حلقة العمل هذه قائلا إن هناك، بخلاف بعض الحلقات السابقة، قدرا ضئيلا نسبيا من الحديث عن ديناميات المجلس التي تحددها الاختلافات

بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. والواقع أن هناك إشارات قليلة إلى "العشرة المنتخبون" (الأعضاء المنتخبون العشرة) و "الخمسة الدائمون" (الأعضاء الدائمون الخمسة). وأوضح متكلّم آخر أن هناك ١٥ عضواً، وليس ٥ زائد ١٠. ولاحظ محاور ثالث أنه ربما لا يفضل البعض ذلك، لكن الميثاق يمنح صفة الدوام وحق النقض. وقال إنّه على الرغم من أن الجميع يفضلون أن يتحلّى الأعضاء الدائمون بضبط النفس في ممارسة حق النقض، ليس هناك فائدة في محاربة طواحين الهواء. فإذا أردت أن تكون استباقياً وتحدث فرقاً في المجلس، عليك الاعتراف بالواقع وأن تكون عملياً. ووافق مشارك آخر على أن إنجاز العمل يحتاج من المرء إشراك الأعضاء الدائمين، كما كان الحال مع القرارات بشأن إيصال المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وقيل إنّ الأعضاء الدائمين يستطيعون من ناحيتهم أن ينجزوا عملاً أفضل في مجال تبادل البيانات والمعلومات والخبرات مع الأعضاء المنتخبين، وأن يكونوا أكثر استباقاً بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وذكر أنّ التحالفات تقام في المجلس بشأن كل مسألة على حدة، سواء كان ذلك مع الأعضاء الدائمين أو مع الأعضاء غير الدائمين، أو مع كليهما. فبالنسبة لمعظم المسائل الموضوعية، لا تحدد المصالح ووجهات النظر بمرکز أحدهم في المجلس. وفي بعض الحالات، قد يوجد توتر في العلاقات الثنائية بين عضوين خارج المجلس ولكنهما يجدان أسباباً للعمل معاً في إطار المزيد من الروح الجماعية داخل المجلس. ولئن كان الأعضاء المنتخبون يميلون إلى الشكوى من الأعضاء الدائمين، فإنّ المهم هو الاعتراف بأنّ لديهم أسباباً هيكلية تجعلهم يرون الأشياء بطريقة مختلفة بشأن بعض المسائل المؤسسية. ويتعين على الأعضاء غير الدائمين طرح أفكار ونهج جديدة أثناء فترة السنتين في المجلس، بينما يتعين على الأعضاء الدائمين الحفاظ على علاقات عمل طويلة الأجل، وأن يكفلوا الحفاظ مع الأيام على مواطن القوة والحيوية بالمجلس بوصفه مؤسسة من المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، من الأرجح أن يكون للأعضاء الدائمين مصالح جغرافية - استراتيجية عالمية النطاق يدافعون عنها.

وعلاوة على ذلك، يحتاج الأعضاء الدائمون إلى الأعضاء غير الدائمين. ولا يمكنهم تحقيق توافق في الآراء، وهو أمر ذو قيمة بالنسبة لهم، أو حتى بلوغ الأصوات التسعة اللازمة لاتخاذ القرارات دون دعم من أربعة أعضاء منتخبين على الأقل. وبالنسبة للبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، يتمتع الأعضاء غير الدائمين بحق النقض. وفي صياغة القرارات، عادة ما يكون القائمون على صياغتها على أهبة الاستعداد للتوفيق بين آراء الأعضاء المنتخبين. وكما ذكر من قبل، يمكن أن يؤدي الأعضاء غير الدائمين في بعض الأحيان دوراً حاسماً في مدّ الجسور عندما ينقسم الأعضاء الدائمون، كما كان الحال مع القرارات بشأن إيصال

المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وكثيرا ما يتوفر للأعضاء الدائمين، بما لديهم من خبرة طويلة وأفرقة الخبراء، المعلومات والخبرات التي لا يمانعون في تقاسمها مع الأعضاء الجدد. ومن المفيد، بالتالي، الدخول في حوار مع الأعضاء الدائمين قبل البدء في فترة العمل بالجلس. فالبعض منهم لديه برامج تدريبية ممتازة للأعضاء المنتخبين حديثا. وفيما يتعلق بالجزءات، قد يكون الأعضاء الدائمون قائلين على صياغتها لكن الأعضاء غير الدائمين يتولون مهام التنفيذ في إطار أدوارهم كرؤساء للجان الجزئية.

#### الدروس المستفادة

تلقي الأعضاء المنتخبون حديثا مشورة مستفيضة من الأعضاء المنتهية ولايتهم، الذين تبادلوا عن طيب خاطر الأفكار وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. وشملت هذه المشورة النقاط التالية:

- التفكير على نطاق أوسع. لا تكن متواضعا أكثر من اللازم. فمسؤولية العمل في المجلس تتطلب إجراء تقييمات وإصدار أحكام عن نزاعات نائية والمساهمة بنشاط في مداولات المجلس وأعماله. ولا يمكن للمجلس أن يلتزم الحيادية أو السلبية عندما يتعلق الأمر بصون السلام والأمن الدوليين.
- عدم الانتظار والترقب. كن استباقيا وشارك في وقت مبكر. ففترة السنتين قصيرة لا تصرفها في البحث عن التأقلم وإحداث الفرق.
- خذ القلم وتمسك به. فالصياغة مهمة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء.
- الحجم لا يهم. فنوعية المدخلات وقيمتها لا تعتمدان على حجم الوفد أو البلد.
- الالتزام والعزم فعلا مهمان. اطرح أفكارا جديدة وقيما راسخة. واعمل من أجل توافق الآراء، ولكن لا تخجل إذا كنت حريصا على كسر جدار الصمت حول إصدار بيان صحفي.
- حدد مجالا أو أكثر مبكرا والتزم بذلك. اترك بصمتك على مجال أو بعض المجالات ذات الأولوية القصوى التي يمكنك أن تصنع فيها فرقا. وستكون هذه تركتك لمن بعدك.
- استخدم جدول أعمال واضح ومبادئ تنظيمية. فبدونها، يسهل أن تضيع أو تتوه في عالم المجلس السريع الخطى والمتعدد الأبعاد والمتزايد الضغوط. وإذا فقدت الاتجاه،

يمكن أن يكون المجلس بيئة قاسية. ولكن لا تنس أن أعضاء آخرين في المجلس، والعديد منهم خارجه، لهم مصلحة في نجاحك.

- أقم العلاقات حيثما أمكن، ولا سيما بشأن القضايا الأكثر أهمية إلى وفد بلدك، مع الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، ومع الأمانة العامة، ومع المجتمع المدني والخبراء المستقلين، والمراكز الفكرية، ومع البرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام.

- شارك وتبادل المعلومات عبر هذه الشبكات المواضيعية وعبر الشبكات المكرّسة لحالة بعينها. حاور أفضل المفكرين المستقلين الذين يمكنك أن تجدهم بشأن المسائل الموضوعية وأعمال المجلس.

- اطلب المساعدة، والتدريب، وردود الفعل أينما وحيثما يمكن أن تكون مفيدة. ولا تتردد في التعلم من تجربة الآخرين وخبرتهم المتخصصة، ومنها الخبرات في مجال التاريخ والديناميات الإقليمية والقطرية، وكذلك قواعد المجلس وإجراءاته وتاريخه. إنَّ شعبة شؤون مجلس الأمن وتقرير مجلس الأمن، في جملة أمور، على ذمتك في الحصول على المساعدة.

- ادخل في حوارات مع الأعضاء المنتهية ولايتهم والأعضاء الجدد وشارك فيها. فقد كانوا في مكانك قبل فترة لا تتجاوز عامين. وسيتعاطفون معك.

- كن شفافا وواضحا. استخدم ركن الصحافة بمجلس الأمن بعد رفع الجلسات وحوار وسائل الإعلام.

- رئاسة اللجان والأفرقة العاملة فرصة سانحة، وليست مجرد عبء. تمسك بمهام القيادة هذه خلال السنتين بالكامل. واستفد منها على أفضل وجه. فهذه الأفرقة تؤدي، أو ينبغي لها أن تؤدي، عملا هاما.

- حقق الاستفادة القصوى من عملية الانتقال. ستمدّك الأمانة العامة بورقات مفيدة، غير أن الوفود المنتهية ولايتها هي وحدها التي بإمكانها أن تمنحك الرؤية من الداخل، ولا سيما في تجنب أخطاء الماضي. وقم بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها في الوثيقة [S/2014/393](#).

- تعامل مع رئاسة لجنة الجزاءات بكل جدية. فهي عمل شاق لكنه مجز. اجعل الإجراءات أكثر شفافية. واعلم أنَّ لجميع الوفود الحق في الانتفاع من خدمات منسق متفرغ لشؤون الجزاءات.

- نطّم بعثتك بحيث يتم تقسيم العمل على النحو الذي يلائم المهام المطروحة، ونقحها حسب الحاجة. اهتم بالعواصم الوطنية، بما في ذلك مسؤولو السلطة التنفيذية والبرلمانيون ومجموعات المجتمع المدني. فبمقدور هذه الأطراف أن تجعل حياتك أسهل أو أصعب بكثير.
  - استمتع بعملك. واصنع فارقا.
-